طبيعة الجماعات الدينية وانعكاسها على الأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى: رؤية سوسيولوجية

The nature of religious groups and their reflection on social security in the Egyptian society

"**Sociological vision**"

نـدا إسماعيل إسماعيل سيف*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على عواقب وجود الجماعات الدينية ومدى خطورتها على الضمان الاجتماعي في المجتمع المصري. كما تهدف إلى دراسة الجماعات الدينية، وتأسيسها، وهيكلها، وما هي خلفيتها الفكرية، وكيف تجذب أعضاءها، وأنماط الممارسات العنيفة التي تستخدمها تجاه المجتمع المصري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت طريقة دراسة الحالة وأداة دليل المقابلة لجمع بيانات البحث. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن السياسة هي السبب الرئيسى لعنف الجماعات الدينية. وأن هذا الخلاف السياسي يؤثر بالسلب على الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري. هناك انعكاسات سلبية على أبعاد الأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى التى من أبرزها الآثار السياسية الخطيرة لعنف الجماعات الدينية، ومن بين النتائج أيضاً أن الأسباب الرئيسة للعنف هى الأسباب السياسية وتحتل مرتبة أكبر من أى سبب آخر.

This study aims to identify the consequences of the existence of religious groups and the extent of their danger to social security in the

* **باحثة بمرحلة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كليه الآداب، جامعه دمنهور**

Egyptian society. Also, it aims to study the religious groups, their establishing, their structure, what is their intellectual background, how they attract their members, and the patterns of the violent practices they The study is based on the analytical use toward Egyptian society. descriptive method, used the case study and the interview guide tool to collect the study data. The study reached a set of results, the most important that politics is the main cause of violence by religious groups and that this political dispute negatively affects the social security of the Egyptian society.

المقدمة:

يعتبر العنف من الظواهر الاجتماعية التي تمثل تحديًا كبيرًا أمام كافة المجتمعات ولاسيما المجتمع المصري؛ نظرًا لتداعياته السلبية علي كافة النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وغيرها، وعلى الرغم من أن العنف ظاهرة ليست حديثة، ولها باع تاريخي متأصِّل في كافة المجتمعات، إلا أنه طرأ على صور العنف تغيُّرات كثيرة، فللعنف أسباب تناولها العديد من الباحثين في الكثير من البحوث العلمية ذات الصلة بالدراسة والتحليل، منها ما هو يتعلق بالنواحي الاجتماعية: الفقر، والأمية، وتدني المستوى الصحي والتعليمي، وانتشار البطالة، وعجز الحكومات عن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، واستخدام الدولة أسلوب المواءمة لتبرير عجزها، وغيرها من الأسباب.. الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة ثقة بين أفراد المجتمع والدولة، هذا بالإضافة إلى العوامل السياسية التي تتضمن الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والإجراءات الأمنية لمواجهة تداعيات عجز الحكومات عن تلبية متطلبات واحتياجات المواطنين، ولا يمكننا إهمال عاملٍ أساسيٍ من العوامل المسببة للعنف وبالأخص العنف الديني، وهو الفهم الخاطئ للنص الديني عند البعض الذي يظهر في صورة مفاهيم خاطئة بعيدة عن روح النص؛ مما يؤدي إلى انعكاسات سلوكية سلبية تجاه الآخر الذي يعارض وجهة النظر هذه، أو لا يُبدي تأييده لهذا الفهم الخاطئ؛ بالإضافة لسيطرة الخطاب الديني المحرِّض على

العنف والداعم لأفكار تبدو في جوهرها أنها للصالح العام ولكن في باطنها غير ذلك؛ فكان له دور في تأجيج العنف الديني فى المجتمع.

أما بالنسبة لموضوع الدراسة المتعلِّق بظاهرة عنف الجماعات الدينية وأثره على الأمن الاجتماعي في المجتمع المصري، فنجد أنه قد طرأ علي المجتمع المصري في منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات كثير من التغيُّرات السريعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، فارتبط تصاعد الحركات الدينية بتلك الفترة بشكل خاص، خاصة فى ظل توتر عام جعل السياق الاجتماعي مناخًا مهيأً لإفراز قوى معارضة؛ فكانت التغيُّرات التي طرأت على التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري – آنذاك – فرصة لتفعيل دور الحركات الدينية كالإخوان المسلمين، التي يراها الكثير من الباحثين أنها المنبع الرئيس لحركات العنف الديني، وأن ما تبعها من جماعات دينية خرجت من رحمها، على الرغم من الاختلاف والفروق والتباينات الأيديولوجية كجماعة التكفير والهجرة وتنظيم الجهاد وغيرها.....

وقد اعتمدت الجماعات الدينية التكفيرية على مرجعية فكرية، ترجع إلى كتابات وأيديولوجية عديد من المفكرين الإسلاميين أمثال "أبو الأعلى المودودي" و"ابن تيمية" و"سيد قطب"، فنجد "سيد قطب" قد اتهم المجتمع بالجاهلية، ولم يعنِ هنا الجاهلية في التفوُّق المادي؛ ولكنه أكد على جاهلية المجتمع وتكفيره باعتداء المجتمع على سلطان الله في الأرض، فالمجتمع كافر طالما ارتضى الاحتكام إلى القوانين الوضعية وترك القوانين الإلهية، وهذا وفقًا لما جاء به في كتابه "معالم في الطريق".

ولم يقف الأمر عند مجرد التكفير باللفظ، ولكن ارتكبت تلك الجماعات العديد من العمليات الإرهابية، التى راح ضحيتها أعداد ليست بالقليلة سواء من أفراد الجهات الأمنية، أو من المواطنين المدنيين، أو حتى من أعضاء الجماعات الدينية الممارسة للعنف، فتحول المجتمع إلي ما يشبه حالة الاقتتال الشعبي والشغب الجماهيرى، الذي بدوره يصيب المجتمع بحالة من التفكك الاجتماعي Social disorganization، الذي من شأنه يؤدى إلى تكدير السلم العام ويهدد الأمن الاجتماعي بوصفه جزءًا من الأمن العام للمجتمع.

أولاً : مشكلة البحث وأهميته:

١. مشكلة البحث:

إن المجتمع المصري مر طوال تاريخه بمجموعة من صور العنف المختلفة التي أصبحت تشكل ظاهرة خطيرة تجسّدت في تصاعد وتيرة العنف الديني، الذي طال المجتمع عبر عقود طويلة خلال الأنظمة الحاكمة السابقة في فترتى الثمانينيات والتسعينيات؛ إلا أنه بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م زادت معدلات العنف من قِبل الجماعات الإرهابية، وتأكيداً على حالات العنف التى شهدها المجتمع المصرى، رصد المركز التنموى الدولى تصاعداً غير مسبوق لأحداث العنف خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، التى بلغت (٥٥٧) حالة عنف، منها (١٠٤) حوادث وقعت خلال الـ (١٦) ساعة التالية لفض اعتصامي رابعة والنهضة يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ م فى (٢٢) محافظة. (إبراهيم غالى، ٢٠١٣ :١٩).

وعند التطرق إلى متغيِّر الأمن الاجتماعى وطبيعته، نجد أن الأمن الاجتماعي كركيزة من ركائز الأمن العام؛ يهدف إلى توفير الطمأنينة والقضاء على البطالة والجهل، ويهدف أيضًا إلى ضرورة توفير الحماية من الاعتداء على النفس، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مواكبة ركب التقدم والتنمية، وتأصيل التواجد الأمني، ولكن بما يتضمنه الأمن الاجتماعي من أبعاد لن تستطيع جهة معينة أن تقوم بتحقيقه؛ لأنه أمرٌ أكثر تعقيدًا من أن تقوم جهة منفردة بتحقيقه، فهو يتطلب تضافر كافة الجهود والأطراف لترسيخ سبل تحقيقه وتهيئة المجتمع لتوفير الدعم لإبعاده، ويعد أمر تحقيق الأمن الاجتماعى تكامليًا، فلابد من منظومة مركبة ومتكاملة تشترك فيها الحكومة بكافة مؤسساتها (التعليم، المؤسسات الدينية، الإعلام، الأجهزة الأمنية...)، ومنظمات المجتمع المدنى، والمواطنين حتى يمكن تحقيق الأمن الاجتماعي بما يتضمنه من استراتيجيات من شأنها المحافظة على التماسك الاجتماعي للمجتمع، وإحداث طفرة نوعية، وتحوُّل جذري ملموس في جميع الأنساق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية.

ويمكن أن نحدد مدى انعكاس عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي، من خلال رؤية تصاعد وتيرة العنف من قِبل الجماعات الدينية تجاه الدولة بكافة مؤسساتها، وتجاه المواطنين أيضاً، التي تتمثل في الاعتداء على المنشآت الحكومية والأمنية وعلى أفرادها، وتعطيل العمل بها، وتنفيذ عمليات عنف تعد في حد ذاتها نقلات نوعية جديدة في استراتيجيات العنف التي تنفذها الجماعات التكفيرية، فإن هذا له مردودٌ بالغ الخطورة من شأنه التأثير على ركائز،

ومقومات الأمن العام؛ حيث إن هذة العمليات تعرقل أجهزة الأمن في أداء مهامها، وهذا قد يصل بنا إلى سيناريوهات العنف في كثيرٍ من الدول العربية التي تعاني، ومازالت، من عمليات العنف الديني كالعراق، وليبيا، وسوريا، وغيرها من الدول التي ساهم وجود الجماعات الدينية المتطرفة بها إلى انهيار نظامها الأمني؛ مما جعلها دولًا رخوة Soft states، لا تستطيع فرض سيطرتها الأمنية.

ومما سبق يمكن أن نحدِّد مشكلة الدراسة من خلال إطار سوسيولوجى، لدراسة الانعكاسات السلبية لعنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي في المجتمع المصري؛ حيث إن لهذه العمليات الإرهابية آثارا سلبية خطيرة على كافة الأنساق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية للأمن الاجتماعى من شأنها أن تصيب المجتمع بالكثير من المخاطر التى تهدد تماسكه وتؤدى به إلى زعزعة استقراره، والتى تؤثر أيضاً على مدى إحساس الأفراد بالأمن بكافة جوانبه، فنجد أن للعمليات الإرهابية مخاطر على الاقتصاد والاستثمار داخل الدولة، فضلاً عن شيوع حالة اللاأمن واللااستقرار وانتشار الجريمة وزيادة معدلاتها وغيرها من الانعكاسات السلبية، لذا سوف نحاول تحديد أهم هذه الآثار، وانعكاسها على المجتمع، ومعرفة مؤشرات ذلك.

٢-أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى حيوية الموضوع الذي نتصدى له بالدراسة، باعتباره من الموضوعات الهامة التي تحتل صدارة اهتمامات العلماء والباحثين في كافة أنحاء العالم، وفى مختلف المجالات فى الوقت الحالى.

حيث تهتم هذه الدراسة بالكشف عن التداعيات السلبية لعنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي بكافة أبعاده داخل المجتمع، ومدى خطورته على كافة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، حيث إن هذه العمليات تصيب المجتمع بكافة أنساقه بالخلل، والتفكك الاجتماعي، وهذا ما يحدث الآن في كثير من دول العالم التي تعاني من هجمات إرهابية تمارسها جماعات دينية تحاول فرض سيطرتها على هذه الدول، وإلحاق كثيرٍ من الأضرار والخسائر بها، **فنجد أن الكثير من الدول التي تعاني من تواجد الجماعات الدينية المسلحة أُصيبت بالتفكك، والانهيار بالشكل الذى يهدد وجودها، وقُسِّمت إلى أجزاء طائفية**

من شأنها زيادة الصراع القائم بين جميع الأطراف، وهذا يؤدي بالدول إلى الحروب الأهلية التي نشهدها الآن في الكثير من الدول العربية التي انتهي فيها الصراع القائم بين الدول والجماعات الدينية المسلحة إلى التفكك إلى أجزاء تحكمها الجماعات المسلحة كالعراق، وليبيا، واليمن، وسوريا، هذا فضلاً عن التدخل الأجنبى فى شئون هذه الدول تحت غطاء ما يُسمّى بحل النزاع.

ويمكن تحديد أهمية البحث من الناحية:

- **العلمية:** يتناول البحث واحدًا من أهم موضوعات علم الاجتماع التي تندرج تحت فرع علم الاجتماع السياسي، حيث **يحاول البحث دراسة أثر عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري،** بالإضافة إلى كون هذا الموضوع من الموضوعات الحيوية التى شغلت أذهان العالم واحتلت مكانة كبيرة على الساحة السياسية الدولية، كما تتناول الدراسة الراهنة جماعات العنف الدينى، وعمليات العنف التي تمارسها ومدى خطورتها على أبعاد الأمن الاجتماعي فى المجتمع المصري، مما يمكن أن يكون إضافة للجانب النظرى فى هذا المجال.

يعتبر هذا البحث محاولة لإثراء البحث العلمي في مجال علم الاجتماع السياسي، على اعتبار أن هذه الجماعات تنظيمات تلعب دوراً خطيراً في الحياة السياسية والاجتماعية، ولها تأثيرات بالغة الخطورة على الأمن الاجتماعي للمجتمع وما قد تسببه من تداعيات سلبية على تماسك وقوة المجتمع. فعلى الرغم من وجود دراسات تناولت الجماعات الدينية في العالم في مختلف العلوم، إلا أن هذه الدراسة الراهنة تتناول جانباً آخر من الجماعات الدينية وممارساتها العنيفة؛ فهي تُركِّز على الانعكاسات السلبية لعنف الجماعات الدينية وأثرها على الأمن الاجتماعي للمجتمع.

- **التطبيقية:** ترجع الأهمية التطبيقية لموضوع البحث إلى الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات علمية ترصد الظاهرة محل الدراسة ومدى انعكاس عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري، حيث **إن عمليات العنف التي تمارسها الجماعات الدينية المتطرفة لها خطورة بالغة على كافة جوانب المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية،** حيث إن لعنف الجماعات الدينية الكثير من

التداعيات السلبية على كافة مقومات المجتمع، فنلاحظ بوضوح التأثيرات السلبية التي تلحق بالمجتمعات التي تعاني مثل هذه العمليات الإرهابية من قتل، وتفجيرات، واستهداف كافة مؤسسات الدولة التي تقوم عليها قوة الدول، فلها تأثير على الاقتصاد بكل مقوماته، **فهى تعرقل عمليات التنمية، فتهدم السياحة التي تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد،** وتزيد من معدلات البطالة، وذلك من خلال قلة الاستثمارات المحلية والدولية، ولجوء أصحاب المصانع إلى تسريح العمالة؛ لمواجهة النقص في الإنتاج والدخل، هذا فضلًا عن التأثيرات التي تلحق بالنظام الأمني من استهداف لرجال الأمن، والمؤسسات الأمنية التي تعتبر الجهة المنوط بها تحقيق الأمن للمواطن، التي تعتمد عليها قوة الدولة وقوة أنظمتها الأخرى، حيث **أثبتت الإحصائيات أن هناك زيادة واضحة فى معدلات الجرائم الجنائية كنتيجة أصيلة لحالة الفراغ الأمنى التى عانت منه مصر لفترات،** وتركيز أجهزة الأمن كل قواها لدرء العمليات الإرهابية.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد مدى انعكاس عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي في المجتمع المصري، على اعتبار أن عمليات العنف التي تمارسها الجماعات الدينية تعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه الدول لما لها من تأثيرات خطيرة على المجتمع وعلى مرتكزاته.

ثانيا: أهداف البحث والتساؤلات:

لكل دراسة هدف يجعلها ذات صقل علمى؛ ولذلك اتجهت الباحثة إلى دراسة هذا الموضوع، لما له من أهمية بالغة من وجهة نظرها، ويتحدد الهدف الرئيس من موضوع الدراسة من خلال:

"**التعرف على مدى أثر عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعي بكافة أبعاده في المجتمع المصري، وما هى هذه الآثار ومدى خطورتها على الأمن الاجتماعى**"

وينبثق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- دراسة الجماعات الدينية، ونشأتها، وتكوينها، ومرجعيتها الفكرية، والتعرُّف على ممارسات عنف الجماعات الدينية وأساليب استقطابها لأعضائها.

- تحديد الأهداف التى تسعى جماعات العنف الدينى إلى تحقيقها، وتحديد الأسس والأساليب التى تستخدمها هذه الجماعات لتحقيق أهدافها، والكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية لعنف هذة الجماعات.

- التوصل إلى انعكاسات عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى من الناحية السياسية، والاجتماعية، وإلقاء الضوء على الانعكاسات على الأمن الاجتماعى من الناحية الاقتصادية، ولا يمكن إغفال أثر ذلك على البعد العقائدى للأمن الاجتماعى.

ومن خلال هذه الأهداف يمكن أن نحدد تساؤلات الدراسة فى:

التساؤل الرئيس، وهو ما انعكاسات عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيس يمكن أن نحدد مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى:

- ما مفهوم العنف الدينى؟
- ما مفهوم الأمن الاجتماعى؟
- كيف نشأت الجماعات الدينية، وما مرجعيتها الفكرية، وأساليب استقطابها لأعضائها، وما الأسباب، والعوامل المؤدية لعنف الجماعات الدينية، وما الأهداف التي تسعى هذه الجماعات لتحقيقها؟
- ما هي انعكاسات عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى بكافة مقوماته؟
- ما هو مفهوم حروب الجيل الرابع، وماهى علاقته بما يحدث فى مصر من أحداث عنف؟

ثالثاً : التوجهات النظرية:

لكل موضوع يُنوى تناوله بالدراسة، يقابله بعض من النظريات التى تفسره، ولذلك سنحاول أن نعرض النظريات التى تفسر عنف الجماعات الدينية وانعكاسها على الأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى، من بين أهم المدارس والنظريات التى تفسر هذا الموضوع نظرية الصراع فى الماركسية المحدثة، ومجتمع المخاطرة التى سنتناولها بالدراسة فيما يلى:

١: نظرية الصراع فى الماركسية المحدثة conflict Theory:

تعتبر نظرية الصراع من النظريات الأساسية فى علم الاجتماع، تهتم بدراسة الوحدات الكبرى، وتهتم بشرح الظواهر الاجتماعية. وترجع الجذور الفكرية لنظرية الصراع إلى آراء وأعمال "**كارل ماركس**، التى أكدت على الصراع الملازم للمصلحة بين العمال وبين أصحاب رأس المال، ويمثل نظرية الصراع الحديثة آراء بعض العلماء من أمثال "**داهر ندروف، لويس كوزر، رونالد كولنز، رايت ميلز**" وتنظر نظرية الصراع الحديثة إلى المجتمع على اعتبار أنه حالة مستمرة من الصراع بين الجماعات والطبقات (عبدالله محمد عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٠٥:١٣٥).

وحدد "**ماركس**" فى نظريته عن الصراع بين الطبقات مراحل تطور المجتمعات وتغيُّرها، وتحولها من مرحلة لأخرى، وهذه المراحل هى بالترتيب (المرحلة القلبية، مرحلة التكتلات الاجتماعية البدائية "العبودية"، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية، مرحلة الثورة، مرحلة الاشتراكية): (جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، ٢٠٠١: ١٢٤) .

تكمن نظرية "ماركس" عن الجماعات الاجتماعية فى نظرته للمجتمع باعتباره ينطوى على طبقتين أساسيتين، إحداهما تمثل طبقة الأقلية التى تمتلك وسائل الإنتاج "طبقة البرجوازية"، وذلك فى مقابل طبقة العمال أو ما يطلق عليها "البروليتاريا" التى لا تمتلك سوى قوتها العضلية التى تعرضها فى سوق العمل، ونجد هنا أن نظرية الصراع حددت شكل الصراع بين الطبقات الكادحة، والأخرى المسيطرة على رأس المال (السيد عبد العاطى، ٢٠٠٢: ٨٧).

بما أن نظرية الصراع استخدمها ماركس فى تفسير الصراع القائم بين طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا على وسائل الإنتاج وتأكيده على انتهاء وحسم الصراع لصالح طبقة البروليتاريا، واستخدمها علماء الماركسية المحدثة؛ لتفسير علاقات الصراع القائم بين أى جماعات متعارضة وأخرى، إذن فإن نظرية الصراع تعتبر هى النظرية المفسرة لعنف الجماعات الدينية تجاه الدولة بكافة مؤسساتها؛ حيث إنها تفسر علاقة الصراع المتبادلة بين جماعات العنف الدينية وبين الدولة، خاصة المؤسسة الأمنية، وما يمثله هذا العنف من صراع دائم بينهم.

٢: نظرية مجتمع المخاطرة : Risk society

كان القرن العشرون ممتلئًا بالكوارث التاريخية، حربان عالميتان وغيرهما من الكوارث التى توضح مدى الألم والبؤس والعنف الذى يسببه الإنسان لأُناس آخرين، ولم تقتصر المخاطر فقط

على تلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية والحروب وغيرها، ولكنها امتدت لتنال المخاطر الناتجة عن الثروة وعن سوء توزيعها والأزمات الاقتصادية والاجتماعية كالجرائم بأنواعها التى حدثت نتيجة لذلك، حيث إن الثروات أفرزت العديد من المخاطر التى تمثلت فى إحساس الإنسان باللاأمن الذى يزداد يوماً بعد يوم، هذا فضلاً عن المخاطر الناجمة عن التقدم التقنى والاقتصادى، ولا يمكن أن نغفل التهديدات الاجتماعية وما قد ينتج عنها من مخاطر وانعكاسات خطرة تهدد بهلاك المجتمع، كل هذه المخاطر التى يعيش بينها الإنسان، كانت مخاطر الأمس وهى مازالت مخاطر اليوم وستستمر مخاطر غداً أيضاً (أولريش بيك، ٢٠٠٩: ٢٩-١١).

يترافق فى الحداثة المتقدمة، الإنتاج الاجتماعى للثروات، مع الإنتاج الاجتماعى للمخاطر، وبالنتيجة، فإن مشاكل التوزيع الخاصة بمجتمع العوز، والصراعات كانت على ارتباط بمشاكل تتغطى بالصراعات التى تتولد من الإنتاج، وبتعريف وتوزيع المخاطر فى الحداثة المتطورة، إلى جانب ذلك يرتبط هذا التغيُّر فى الفئات بالنمو السريع والمتواصل لقوى الإنتاج فى سيرورة التحديث، وهو نمو يُسهم فى ولادة مخاطر وإمكانيات التعرُّض للخطر لا سابقة لاتساعه، يمكن لنا أن نملك ثروات، لكن المخاطر ستظل ملاحقة لنا والحضارة هى التى توكلها، ولتلخيص ذلك بصيغة رسمية نقول فى مواقف الطبقات أو الشرائح الاجتماعية يحدد الوجود الوعى، أما فى مواقف التهديد فإن الوعى هو الذى يحدد الوجود (أولريش بيك، ٢٠٠٩ :٤٧-٣٩).

وتذهب النظرية إلى أن جميع المخاطر المتعددة سواء الناجمة عن الصناعة والبيئة أو حتى المخاطر الصحية تشكل ما يطلق عليه مجتمع المخاطرة العالمي، ويرجع السبب في نشوء وظهور هذا المجتمع إلى التطورات التكنولوجية، الذي يؤدي إلى ظهور أنواع أخرى من المخاطر حديثة، على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها، فنجد هنا أن المقصود بالمخاطر ليست الناجمة عن الكوارث الطبيعية فقط، ولكنها امتدت لتشمل تلك الناتجة عن سوء توزيع الثروات وما تبعه من أزمات اقتصادية، واجتماعية أدت إلى ظهور ظواهر باثولوجية اجتماعية

خطيرة كالبطالة والانحراف والجرائم بأنواعها، تهدد أمن المجتمع، تلك التى من شأنها تحوُّل المجتمع إلى مجتمع يشرف على الهلاك.

تعد نظرية مجتمع المخاطرة، نظرية اجتماعية تصف إنتاج، وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، وقد ركز الباحثون على دور وسائل الإعلام الجماهيرية في الكشف عن المخاطر، ووصف المصالح السياسية، والعلمية المتنافسة، والخاصة بكيفية إدارتها، وقد صاغ علماء الاجتماع أخيراً نظرية متكاملة أُطلق عليها مجتمع المخاطرة العالمي World Risk Society، التى تهدف إلى متابعة المخاطر القائمة بالفعل، التى قد تنتج عن عملية الحداثة فى المستقبل، وتحديد سبل إدارتها.

ومما سبق يتضح أن نظرية مجتمع المخاطرة استُخدمت لتفسر المخاطر والتهديدات التى نتجت عن التطور التكنولوجى والتقدم التقنى والثورة الصناعية؛ ففسرت المجتمع الممتلئ بالمخاطر الناتجة عن مرحلة ما بعد الحداثة، وصوّرته فى صورة المجتمع الذى أوشك على الهلاك نتيجة تلك المخاطر، إذاً من الممكن أن نستخدم تلك النظرية أيضًا لتُفسر المخاطر والانعكاسات والتداعيات السلبية التى تنتج عن عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى بكافة أبعاده.

رابعاً: المفاهيم الأساسية:

تعتبر المفاهيم من الأجزاء الأساسية فى الدراسة، حيث من الضرورى العمل على تحديد المفاهيم التى تتضمنها الدراسة بدقة، حتى يكون من السهل إدراك المعنى الذى يعنيه الباحث، لذا كان لزاماً تحديد المفاهيم والمصطلحات المحورية للدراسة:

١- العنف violence :

علي الرغم من التقدم الحضاري للبشرية والتطور التكنولوجى، وظهور العديد من المفاهيم الدولية المرتبطة بالعدالة، والمساواة الإنسانية إلا أن العنف مازال حاضراً وموجوداً بكل أشكاله وأنواعه، بل إنه فى تزايد مستمر من الناحية الكمية والكيفية، ويعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية التى تمثل تهديداً على ثوابت المجتمعات ومقدراتها، كما أن القوانين والأعراف الدولية لم تعد كافية للحد من تلك الظاهرة، فأكثر حالات العنف كماً ونوعاً نراها فى الدول التى ترفع شعار الديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون.

تعريف العنف لغويًا واصطلاحًا:

بالرغم من أن العنف نمط من أنماط السلوك غير المرغوب فيه، إلا أنه يعتبر من السلوكيات التى لازمت الإنسان فى كل مراحل حياته، وتعتبر أيضاً جزءًا لا يتجزّأ من المجتمعات على الرغم من التطور الحضارى الذى تشهده الكثير من المجتمعات. فتمثل ظاهرة العنف واحدة من أبرز ظواهر الحياة الإنسانية، فهى ولاشك ظاهرة متأصِّلة تضرب بجذورها بعيدا فى أعماق التاريخ البشرى، بحيث تكون قديمة قدم الإنسان ذاته، فالعالم بأسره بصدد إحدى الظواهر عظيمة الخطورة والأهمية بقدر تجذُّرها وتأثيراتها البالغة (أحمد محمد وهبان، ٢٠١٥ :٢٥).

تعريف العنف لغويًا:

وعُرِّف العنف لغوياً على أنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، ليشمل كل سلوك يتضمن معانى القسوة والشدة والتوبيخ واللوم (ابن منظور، ١٩٧٩: ٣١٣)، ويقال عَنّف فلاناً أى لامه بشدة وعنّفه وعنف عليه، واعتنف الأمر أى أخذه بعنف وشدة، واعتنف الشيء، أى ابتدأه واستقبله جهله وأتاه ولم يكن له به علم، واعتنف الطعام والأرض، أى كرههما (إبراهيم مصطفى وآخرون، ٢٠٠٤: ٦٣١).

ويشتق مفهوم العنف فى الإنجليزية من المصدر To Violate، بمعنى انتهاك أو تعدٍ، ويحدد قاموس أكسفورد Oxford معنى العنف بأنه ممارسة القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما يعتبر الفعل أو المعاملة التى تُحدِث ضرراً جسمانيا أو التدخل فى حريته الشخصيةِ Albert Sydney Hornby, & others 1985: 985

العنف اصطلاحاً:

تناول الكثير من العلماء فى كافة العلوم، ظاهرة العنف بالدراسة والتحليل ومن كافة الجوانب من حيث مفهومه، وأنواعه، ومسبباته، وآثاره، وتعددت واختلفت التعريفات فى الأدبيات الاجتماعية والنفسية، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الثقافات، فيُعرّف على أنه استخدام الضغط والقوة

استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أحمد زكى بدوى،١٩٩٣ :٤٤١).

ويُعرّف على أنه قوة بدنية متعمدة، تستخدم مع عقاب شديد من الألم البدنى، إلى أن يستسلم، أو يقاوم، كما أنه فعل غير مشروع، ويستوجب الاستنكار ويمكن أن نسميه بكلمة أخرى وهى القوة، وهذا المعنى يستخدمه رجال الدولة والشرطة الذين يرفعون شعار القانون Adrian Guelke (1995: 22,).

أما تعريف العنف من الناحية الاجتماعية فهو استخدام الضغط، أو القوة، أو الاستخدام غير المشروع أو غير المطابق للقانون الذى من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أحمد محمد عبدالهادى أبو زيد، ٢٠٠٥: ٢٣٢-٢٣١).

لا يمكننا فهم العنف كمصطلح منفرد، حيث إن هناك الكثير من التداخلات التى تساهم فى تفسير مفهوم العنف، فهو يتضمن الاعتداء على الفرد، وكرامته، وقيمته، وتعتبر الأبعاد الاجتماعية والثقافية إحدى هذه التداخلات التى تمنح لمصطلح العنف معناه وقوته، وهناك أيضا من يؤكد أنه لا يمكن تحديد مفهوم واضح للعنف على اعتبار أنه شيء لا يمكن قياسه، ولكن من الممكن تحديد تصنيفات له (Nancy Scheper ,others , 2004:1-2).

علاقة مفهوم العنف بمفاهيم أخرى:

إن العنف كمفهوم يتداخل، ويترابط مع غيره من المفاهيم الأخرى التى قد يكون لها نفس الدلالة والأسلوب، أو قد تكون من أحد أشكاله كالعدوان، والجريمة.

نبدأ بدراسة العلاقة بين العنف والعدوان:

هناك تداخل بين تعريفات العنف، وتعريفات العدوان، ويبدو هذا التداخل فى استخدام مصطلحات تجمع بينهما، ويمكن النظر إلى العدوان على أنه مفهوم عام، فى حين إن العنف يمثل إحدى صور العدوان (إبراهيم إمام على،٢٠٠٧:٢٦٦-٢٦٥).

وعلى صعيد آخر يختلف العنف عن العدوان، فالعنف سلوك هدّام يقوم على النية، أو الهدف، وتستخدم فيه القوة البدنية، أما العدوان فيمكن أن يشمل الأعمال البدنية، واللفظية كلها، لذلك فإن العدوان أكثر انتشارًا من العنف، وعلى الرغم من اختلاف مفهوم العنف عن العدوان، فإن من الشائع اعتبارهما مترادفين (منال محمد عباس سعد، ٢٠٠٩ :٤٩). ويُعرّف العدوان بطريقة

تجعله يستغرق مفهوم العنف، فهناك تعريف شامل للعدوان على أنه أى نشاط يسعى من خلاله شخص أن يحدث أذى جسمانيًا لشخص آخر، لذا فيعتبر العنف نمطًا من أنماط العدوان.

أما بالنسبة للتداخل بين مفهوم العنف ومفهوم الجريمة:

تعد الجريمة سلوكًا يخالف القانون، وهى تحدث ضررًا بالأشخاص، والممتلكات، ورغم أنه قد تكون غير مصحوبة بالعنف، ومن هنا يبدو لنا التداخل بين المفهومين، وهذا التداخل تجسّد فى ظهور مفهوم الجريمة العنيفة "Violent Crime" وهو مفهوم يشير إلى أشكال السلوك المخالفة للقانون باستخدام العنف ولا يستغرق كل أنواع العنف (هانى عبده، ٢٠٠٨ :١٧)، لذا نجد أن العنف أكثر اتساعًا من الجريمة، حيث إن العنف يشمل أيضًا تلك الصور التى لا يعاقب عليها القانون (أحمد زايد وآخرون، ١٩٩٨ :١١).

العلاقة بين مفهوم العنف والإرهاب:

لقد ظهرت كلمتا العنف والإرهاب فى القاموس السياسي بشكل واضح فى السنوات الأخيرة، وترتبط هاتان الكلمتان بشكل كبير؛ بحيث لا يمكن تصوُّر الإرهاب بدون استخدام العنف أو التهديد به (Omar Malik, 2002:50)، والفرق بين الإرهاب والعنف ينحصر فى أن الإرهاب يرتبط بعملية تخويف للعامة، أما العنف العادى غالبًا ما يكون موجهًا نحو شخص معين، إلا إذا تحول العنف إلى عنف جماهيرى، أما الإرهاب فالضحية فيه تتحدد وفقًا لأهداف الإرهابى، يتحول الإرهاب إلى حالة تهديد اجتماعى؛ عندما يكون الضحايا الذين يعانون منه هم أعضاء المجتمع أنفسهم حينئذ يخلق الإرهاب شعورًا عامًا فى المجتمع بالخطر (أحمد زايد وآخرون، ١٩٩٨:١١).

هناك العديد من أنماط الإرهاب التى من أبرزها إرهاب الأفراد أو الجماعات: التى يمكن أن ترتكب العمليات الإرهابية من قِبل فرد معين، أو مجموعة من الأفراد فى إطار مجموعة منظمة، أو عصابة تستخدم القوة، والعنف، أو التهديد بها لخلق حالة من الفزع، والترويع أو الخوف ويكون موجهًا ضد الدولة، أو المؤسسات الحكومية، أو شخصيات عامة، أو أصحاب سلطة، أو ضد دولة معينة أحيانًا، ويكون بحيث تنحصر نتائجه وتبعاته فى نطاق محل العمل الإرهابى، وقد يكون هدفه الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو إلحاق

الضرر بالبيئة أو الاتصالات، أو المواصلات، أو بالأموال، أو المبانى، أو بالاستيلاء على الأملاك العامة، أو الخاصة وكذلك يكون بعرقلة ممارسة السلطات العامة، أو دور العبادة، أو المؤسسات التعليمية، وقد يكون الهدف من استخدام هذه الجماعات للعنف سياسيًا، أو مذهبيًا، أو اجتماعيًا؛ وذلك لبث روح العداء والكراهية والتفرقة بين طبقات المجتمع وطوائفه، أو هدم وزعزعة ثقة الأفراد فى الحكومة، وسلطات الأمن، وعلى الأغلب فإن الذى يضفى صفة الإرهاب على الفعل هو أن يكون الغرض والهدف من ارتكابه سياسياً (تميم ظاهر الجادر، ٢٠٠٦: ٧٦ – ٧٥).

ومما سبق يمكن تعريف العنف باعتباره:

هو سلوك يتسم بالعدوانية، أو الاستخدام المتعمد للقوة استخدامًا غير مشروع، أو التهديد باستخدامها، يصدر من فرد أو جماعة، يهدف لإلحاق الضرر بالذات أو بالآخرين.

ومما سبق ذكره يتضح الآتى:

- أن العنف سلوك عنيف، عدوانى، مرفوض.
- يعنى استخدام القوة تجاه الآخر لتحقيق أهداف معينة.
- ظاهرة عالمية متفشية فى كل المجتمعات المتقدمة منها، والنامية على حد سواء.
- ظاهرة لها أسباب، وأهداف، وآثار سلبية خطيرة على كافة المستويات الفردية، والمجتمعية.
- قد يكون العنف ذا طابع مادى، أو ذا طابع لفظى.
- العنف كمفهوم له علاقه متداخلة مع غيره من المفاهيم.

١- العنف الدينى : Religious violence

تعد ظاهرة العنف إحدى الظواهر التى شغلت الأوساط السياسية، وكثيراً ما تُلصق بالحركات السياسية الدينية لاسيما الإسلامية منها، وتعد إحدى الإشكاليات الأساسية فى التحليل السياسى، والاجتماعى، وهى تختلف طبقاً لدوافع وأسباب سياسية، واجتماعية، وثقافية.

ويعتبر مصطلح العنف من أكثر المصطلحات الاجتماعية ارتباطًا بالحركات الدينية، ولاسيما الإسلامية منها، إذ أصبحت تُلصق بالنشاط الإسلامى الحركى، لاسيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر العنف الدينى الأكثر شيوعاً فى عالم اليوم، ومن ثم فى منطقتنا العربية أيضاً، ومن المفهوم أن أطراف العنف الدينى لابد أن تكون مستظلة بعلم واحد، أو منتمين لدولة واحدة يستهدف الصراع سلطتها، وإلا تحول العنف الدينى إلى حرب دينية شأنها شأن الحروب الصليبية مثلاً، ويتخذ العنف الدينى إحدى الصور الآتية :

- العنف الدينى المذهبى: ومثال على ذلك الصراعات بين البروتستانت، والكاثوليك فى إطار الدين المسيحى، وبين السُنة والشيعة فى إطار الدين الإسلامى.
- العنف الدينى الداخلى: يدور العنف هنا بين جماعات لها نفس الانتماء للدين ونفس المذهب.
- العنف الدينى الموجه: هو العنف الدينى الموجّه من جماعة دينية إلى جماعة دينية أخرى.

ويُرجع العديد من المحللين التطرف الدينى إلى فكر "سيد قطب"، وحكمه بارتداد المجتمع عن الإسلام وتردى هذا المجتمع فى الجاهلية؛ لرفضه حاكمية الله واستخدمت فئة من الشباب هذه الفكرة أساساً لتغيير الواقع، ورفضه والعمل على تغييره بالقوة (زكريا بن يحيى لال، ٢٠٠٧).

إن العنف الدينى فى المنطقة العربية هو نتيجة طبيعية لظاهرة الغلو والتطرف الدينى، وأن من يحارب العنف، والإرهاب دون أن يحارب الغلو، والتطرف فإنه لن يصل إلى نتائج حاسمة على هذا الصعيد لأن خيار الغلو، والتطرف سيخلق الكثير من الإرهابيين، فبإصلاح الأوضاع وتطور الحياة السياسية فى كل بلد عربى هو الطريق الأسلم لإنهاء مخاطر العنف الدينى فى العالم العربى(محمد محفوظ ،٢٠١١).

التعريف الإجرائى للعنف الدينى:

هو استخدام الجماعات الدينية العنف والقوة غير المشروعة كوسيلة، لتحقيق أهداف سياسية تحت غطاء دينى، وينتج عنها انعكاسات خطيرة على المجتمع، تصيبه بالتفكك الاجتماعى، والانهيار، ويتسبب هذا فى إلحاق أضرار معنوية، ومادية بالأفراد، والمجتمع .

٢- الأمن الاجتماعى: social security

تتداخل المفاهيم والمصطلحات والتفسيرات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وأبعاده، حيث تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني (القومي)، والأمن الإنساني، والأمن الاجتماعي، لكنها تلتقى حول مبدأ الضرورة والحاجة الملحة، ومن حيث التكامل وتتوزع في حقول دراسية

بين علم الاجتماع، والعلوم السياسية؛ حتى تلتقى مع الدراسات الاستراتيجية، والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسان، وتعدُّد حاجاته.

نظراً للأهمية التى نالها مصطلح الأمن، فأصبح له فروع أخرى كثيرة، فهناك ما يُسمى بالأمن الداخلى، والأمن الخارجى، والأمن الغذائى، والأمن الصناعى، والأمن الاجتماعى، وغيرها من المجالات الأمنية المختلفة التى تندرج تحت مظلة الأمن الشامل فى المجالات الإنسانية المختلفة (سمير ناجى وآخرون،٢٠٠٠: ٨٣).

يعد مفهوم الأمن الاجتماعى لدى العديد من الباحثين من المفاهيم الحديثة نسبياً، ولكنه فى حقيقة الأمر من المفاهيم القديمة؛ حيث حاول العديد من المفكرين والفلاسفة وضع تصوُّر له من خلال تصوُّراتهم الفكرية عن المجتمع الفاضل، والقواعد التى ينبغى أن تحكم العلاقة بين الأفراد، وبعضهم البعض فهو كل الإجراءات الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط الفرد بالرعاية فى كافة المناحى (عبد الله سليمان حمدان المراعبة، ٢٠١٠: ٦١).

فالأمن الاجتماعى هو توفير كل ما يحقق للفرد فى المجتمع أمنه سواء إحساسه بالأمن على نفسه من أى اعتداء، أو توفير متطلباته المادية والاقتصادية، كتوفير فرص عمل، وتحقيق وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن الشامل للفرد داخل المجتمع بالمعنى الذى يوفر الإحساس بالأمن داخل الفرد، أى أن يكون آمنًا على نفسه وعرضه وماله وممتلكاته، ولذلك كما أكدنا سابقاً، فإن الأمن الاجتماعى أمر مركب ومعقّد ولابد من منظومة متكاملة تشتمل على كافة الأطراف فى الدولة لتحقيقه سواء مؤسسات الدولة ذاتها أو منظمات أهلية والمؤسسات المختلفة [المدرسة . المسجد . الإعلام.....] معا, وأن واحدة من هذه المنظومة لا تكفي وحدها, كما يجب أن تكون منظومة شاملة تهتم بالداخل والخارج, ولا يكفي الاهتمام بجانب دون آخر, ومن هنا كان الاهتمام بقضايا العالم جزءًا لا يتجزّأ من الأمن الاجتماعي، نظراً لكونه يتأثر بالتغييرات التى تحدث فى العالم.

التعريف الإجرائى للأمن الاجتماعى:

يعتبر الأمن الاجتماعى جزءاً من الأمن العام ويهدف إلى تحقيق الأمن والطمأنينة للمواطنين، من خلال إشباع احتياجاتهم الأساسية من أمن، بمعنى أن يكون الفرد آمنًا على حياته، وماله، وعرضه، وغيرها من المتطلبات الأساسية، فالأمن الاجتماعى تكاملى، ومركّب لا يمكن لجهة معينة بمفردها تحقيقه؛ ولكن لابد أن تتضافر المؤسسات الحكومية كافة مع المؤسسات الأهلية

من أجل تحقيق الأمن الاجتماعى بآلياته المختلفة، ويعنى أيضاً حماية الأفراد من الاعتداء على النفس، ومن المخاطر التى قد تهدد وجودهم مهما كانت هذه المخاطر.

الجيل الرابع من الحروب: The fourth generation of wars

تتعرض بعض الدول العربية فى الآونة الأخيرة ومن بينها مصر إلى حروب، ومؤامرات هي الأخطر على الإطلاق؛ حيث لم تعد الحروب الآن هى التى تعتمد على الأسلحة، والمعدات العسكرية فقط، كما كانت في السابق، بل أخذت أشكالًا جديدة واستحدثت وسائل، وأساليب أخري؛ لتحل محل الحروب التقليدية بين الجيوش المختلفة، وذلك تزامناً مع التطور التكنولوجي المستمر خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث ظهر مؤخراً ما يُعرف بحروب الجيل الرابع، التي استغلتها دول بعينها للتأثير بشكل كبير على المنطقة.

تعددت المسميات والمرادفات التى تعبِّر عن حروب الجيل الرابع، فيُطلق عليها البعض مصطلح الحرب بالوكالة، وهناك من يسميها بالحروب اللامتكافئة أو اللامتناظرة، أو حروب ما بعد الحداثة، وهذه المسميات تم تداولها بعد ثورات الربيع العربى ٢٠١١، ولكنها فى نهاية الأمر تعبِّر عن نفس المعنى المقصود من حروب الجيل الرابع، فهى ليست حروبًا بين جيشين لدولتين تتواجهان فى حيِّز جغرافى واضح المعالم، إنما هى حرب تتميز بتعدد الجهات والأطراف وتتصف بسيولتها (إبراهيم علوش،٢٠١٧ :٧).

وتعتبر حروب الجيل الرابع أكبر نقلة نوعية فى تاريخ التخطيط العسكرى منذ "اتفاقية وستفاليا"، حيث أصبحت الآن الحروب ليست مقصورة على الدول فقط ولن تعد حكر عليها، ولكن أصبحت التنظيمات والميليشيات تشن حروباً ضد الدول، فالمقصود من هذه الحروب هو وصول الدولة للحالة التى تفقد فيها احتكارها لشن الحروب والسيادة والقومية المركزية الموجهة، فيمكن القول إن النواة الصلبة فى حروب الجيل الرابع تتمثل فى أن الفاعل الرئيس فى هذه الحروب ليس الدولة، بل الجماعات والتنظيمات، وهو ما يمثل الوجه العسكرى للنظام العالمى الجديد فى مظهره السياسي القائم على الفرد (محمود محمد على، ٢٠١٩: ٢٨-٢٤).

يرى الخبراء العسكريون أن الحروب العصرية ترتكز أكثر على المعلومات، وسرعة انتشارها بما بها من أيديولوجيات، وأفكار وتردد كثيراً فى الآونة الأخيرة أن مصر تتعرض لمثل هذا النوع من الحروب وهذا ما تتعرض له القوات المسلحة التى تواجه حرباً غير تقليدية، وهى حرب المعلومات فى إطار الجيل الرابع من الحروب التى تهدف إلى الفتن، ولقد بدأ الحديث عن جيل

جديد من الحروب يُغني عن الجيوش والطائرات والمدافع منتصف التسعينيات.. إنه جيل تسخير إرادات الغير في تنفيذ مخططات العدو، ومع بداية القرن الجديد تحددت ملامح هذا الجيل في البلاد الإسلامية تحت عنوان «مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية (لبنى الحرباوى ، ٢٠١٣ :١٨)

خامساً : جماعة الإخوان المسلمين بين الدعوة والعنف:

- **التأصيل التاريخى للجماعة:**

بانتهاء الحرب العالمية وتصفية الدولة العثمانية وحلول دولة تركيا محلها تم إلغاء الخلافة الإسلامية، وبتَعرُّض بعض الدول العربية للاحتلال الأوروبى ظهر عدد من الحركات الوطنية فى العالم الإسلامى كمصر، وسوريا، والعراق، التى تضمنت أبناء المؤسسات التعليمية الحديثة ممن تربوا على أسس علمانية، وفى أواخر العشرينيات (١٩٢٨م) بدأ الفكر العلمانى يسيطر على المجتمع ككل، إلى أن أسّس "حسن البنا" حركة الإخوان المسلمين التى أُسِّست فى بداية الأمر كجماعة دعوية إلى أن تحول الأمر لغير ذلك (عبير أمين، ٢٠٠٦: ١٧٧). وجاءت فكرة تشكيل جماعة الإخوان المسلمين من خلال ستة أشخاص ممن بايعوا حسن البنا وهم: (حافظ عبد الحميد ،أحمد الحصرى، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، اسماعيل عز، زكى المغربى)، فقد سئموا حياة العبودية التى تفرضها الحياة الغربية فى مناحى الحياة التى باتت تؤثر على الطبيعة الإسلامية للمجتمع، التى تعتبر المسلمين والعرب ما هم إلا أُجراء لا مكانة لهم ولا كرامة، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس حركة الإخوان المسلمين (أبو الحسن الندوى، ٢٠١٢: ٨٦).

وبعد تأسيس هذه الجماعة كان الهدف الأساسى المعلن – آنذاك – هو تحقيق مبدأ الصحوة الإسلامية، ثم تطرقت بعد ذلك إلى الأمور السياسية، وتم إنشاء جناح عسكرى غير معلن عنه، لمناهضة الاحتلال البريطانى؛ وذلك فى بداية الأمر، ثم بدأت تهاجم الرموز السياسية المصرية

وتقوم بتنفيذ عمليات ضدهم، وقد اتخذت هذه الجماعة شعارًا لها وهو (القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا) (Thomas J. Badey, 2005: 69).

وجدير بالذكر أن جماعة الإخوان المسلمين فى مراحل متقدمة من تاريخها، تأثرت بأيديولوجية أحد منظِّريها وهو "**سيد قطب**"، الذى تتلخص أيديولوجيته فى أن العالم يعيش فى جاهلية، ولم يقصد بها التخلف، وعدم مواكبة ركب التقدم ولكنه يعنى بالجاهلية الاعتداء على سلطان الله فى الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية وهى الحاكمية، أى الاحتكام لقوانين وضعية مستندة على حاكمية البشر، وليس الاحتكام لقوانين وأحكام وضعها الله وشرعها القرآن الكريم (سيد قطب ،١٩٧٩، :٥).

ويتضح بعد عرض نبذة من تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، نجد أنها فى بداية الأمر كانت جماعة دعوية ذات صبغة دينية، تهدف إلى تفادى تصبُّغ المجتمع المصرى بحالة العلمانية التى انتشرت فى ذلك الوقت نتيجة إلغاء الخلافة الإسلامية، إلى أن تحول الأمر بعد ذلك إلى اتباع العنف وسيلة وأسلوبًا لتحقيق أهدافها التى تحولت هى الأخرى إلى أهداف سياسية.

- **السرى لجماعة الإخوان المسلمين:**

كانت فكرة نشأة الجناح العسكرى لجماعة الإخوان المسلمين من أهم التحولات السياسية التى طرأت على فكر الجماعة، فقد كان الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها السياسية؛ فمن خلاله تحولت من جماعة مدنية لجماعة عسكرية تسعى لتنفيذ أهدافها بالقوة، من خلال بناء فرق جيش كبيرة تشكلت فى البدايات تحت مسمى فرق الرحلات والكشافة، ولعب "حسن البنا" دوراً كبيراً وأساسياً فى تشكيل هذا الجناح العسكرى، وتعتبر فرق الجوالة هى النواة الأساسية فى تكوين هذا النظام الخاص، وكانت فترة الإعداد فى هذه الفرق لأى عضو تشتمل على أعمال الفدائين، وحرب العصابات والتدريب على استخدام القنابل والمفرقعات والألغام والأسلحة النارية، وكذلك سبل تخريب المواصلات والسكك الحديدية وغيرها من أعمال العنف، وكان لهذا النظام ميزانيته الخاصة بعيدًا عن الميزانية العامة للجماعة، وله أيضًا أجهزته الخاصة، وكان أهمها جهاز

المخابرات الخاص بتجميع المعلومات حول الأحزاب الأخرى، والهيئات السياسية وغيرها (خالد غازى ، ١٩٩٨: ٥٦-٥٤) .

ومع بداية اتخاذ الجماعة موقفًا فكريًا من القضايا الإسلامية، والسياسية العامة وبلورت أيديولوجية متكاملة تتناقض مع أيديولوجية النظام السياسى القائم فى مصر، بدأت آنذاك فى تكوين جيش لها، وأخذ "حسن البنا" يعمل على تحويل جماعته من جماعة مدنية إلى جماعة شبة عسكرية والانتقال بها إلى مرحلة الاستعداد لتنفيذ أهدافها بالقوة، وكانت وسيلته لذلك ما أطلق عليه فريق الرحلات، واعترف "البنا" أن الهدف من إنشائه فرق الرحلات كان بهدف الجهاد الإسلامى، وفى الفترة من عام ١٩٣٤ إلى١٩٣٧ بدأ تسليح الإخوان المسلمين، وبرّر"حسن البنا" تسليحه للإخوان بأنه أمر الله أنزله، وفريضة فرضها عليهم، وأتاحت الحرب العالمية الثانية، الفرصة أمام البنا لتسليح جيشه على نطاق أوسع إلى أن انتبه الإنجليز لنشاط "البنا" فطلبوا من الحكومة آنذاك اعتقاله، وبالفعل قامت الحكومة باعتقاله مع بعض رفاقه، وكان أول خطر حقيقى تشهده الجماعة، وكانت نتيجة هذا الصدام هو تشكيل التنظيم السرى، إذ يرجع تأسيسه إلى عام ١٩٤٢(عبد العظيم رمضان، ١٩٩٥: ٧٦-٧١)

- **اتجاه جماعة الإخوان المسلمين لتبنى سياسة العنف:**

تمثل الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ أكثر الفترات عنفاً من جانب جماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت؛ حيث فى تلك الفترة وقع العديد من عمليات وحوادث العنف التى كان بعضها مُركزًا ضد ممتلكات اليهود أو ضد الجنود البريطانيين، وذلك باستخدام القنابل والبنادق، ويرى الخبراء السياسيون أن أحداث العنف المتبادلة بين السلطة، وجماعة الإخوان المسلمين كانت نتيجة طبيعية للأحداث السياسية التى اتخذها القصر مع الإخوان خلال فترة الأربعينيات؛ حيث قدم لها تسهيلات كثيرة ساعدتها على تقوية نفوذها، وأصبحت أشبه بدولة داخل الدولة، مما جعلها تعمل على قلب نظام الحكم السياسي معتمدة فى ذلك على أساليب عنيفة لما توافر لديها من تدريب قوى وعلى مخزون السلاح لديها، وكانت عمليات العنف المتتالية هى التى جعلت

السلطة تستشعر مكمن الخطورة، والخوف من قوة جماعة الإخوان المسلمين (خالد غازى، ١٩٩٨: ٥٩-٥٨).

وأثناء حكم النقراشى باشا عام ١٩٤٦م دعت حركة الإخوان المسلمين إلى الجهاد المسلح فى جميع أنحاء الدولة، ونشرت الكثير من المقالات التى تنتقد فيها الحكومة، بسبب قمعها، واضطهادها للجماعة؛ مما جعل الفرصة مواتية للجماعة لاكتساب تدريب قتالي مهم، مما جعل الحكومة – آنذاك– ترتبك من هذه القوة الجديدة، ونفذت سلسلة من الإجراءات الأمنية كالحجز، والتوقيفات ضد الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى كل فروعها (أحمد الموصللى، ٢٠٠٤: ١٣٦).

وعلى إثر اتساع نفوذ جماعة الإخوان المسلمين آنذاك، كان هذا كافياً بالنسبة للسلطة الحاكمة "القصر" للقضاء على الجماعة خشية أن يكون أول ضحاياها، ففى عام ١٩٤٨م، قام النقراشى باشا بحل الجماعة، وكان هذا القرار سبباً فى اغتيال الجماعة للنقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م، ولكن قبل اغتيال النقراشى باشا، تم اغتيال أحمد بك الخازندار انتقامًا منه على خلفية الحكم الذى أصدره فى إحدى قضايا الإخوان، وجراء هذه الأحداث فى أوائل ١٩٤٩م، قامت الدولة بقتل حسن البنا (عبد العظيم رمضان، ٢٠٠٤: ٨٤-٨٢)، **وحسب الأدبيات التى تناولت تلك الفترة يمكن تصنيف عام ١٩٤٨م بأنه عام العنف المسلح لجماعة الإخوان المسلمين ضد رموز من الدولة. (على بكر،٢٠١٥: ١٨).**

وتوالت الأحداث إلى أن اشتد الصراع بين الإخوان وعبد الناصر إثر توقيع عبد الناصر اتفاقية مع بريطانيا عام١٩٥٤م يتم بموجبها الجلاء عن منطقة القناة، وكان هذا من وجهة نظر الإخوان بمثابة الخيانة (R.Hrair dekmejain,1985:124)، **وعلى خلفية توقيع الاتفاقية قررت جماعة الإخوان المسلمين التخلص من عبد الناصر، وكانت المحاولة أثناء خطاب عبد الناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤م،** أطلق عليه "محمود عبد اللطيف" أحد كوادر النظام الخاص لجماعة الإخوان ثمانية أعيرة نارية، ولكنها لم تصب عبد الناصر؛ وعلى

صعيد آخر يصر الإخوان على أن هذه الحادثة كانت من صنع رجال الثورة للتخلص من الجماعة، ولكن المتهمين قدموا اعترافات تفصيلية حول دور كلٍ منهم ومسئولية الجماعة عن العملية (عبد الرحيم على،٢٠١٢: ٢١٩)

- **موقف الإخوان المسلمين عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:**

وتوالت أحداث العنف من قِبل جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأنها إلى وقتنا هذا، فبعد الحراك الشعبى فى٣٠ يونيو ٢٠١٣ الذى أنهى رسميًا حكم الإخوان المسلمين، وعزل "الدكتور محمد مرسى" بعد عام من ولايته، ومحاكمته مع عدد من قيادات الجماعة، سعت الجماعة وأنصارها إلى محاولة إسقاط المسار والدولة معه، بطريقة أكثر عنفًا ودموية من احتجاجات ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو٢٠١٣، وهو ما عبر عنه "عاصم عبد الماجد" القيادي في الجماعة الإسلامية المصرية بقوله: "سنلاعب الانقلابيين ونرهقهم حتى يفلت الزمام من أيديهم وتنهار مؤسسات الدولة جميعا"، **بلغ العنف الإخواني ضد الدولة، والمجتمع في مصر أشده بعد ٣٠ يونيو٢٠١٣، وخاصة شهر أغسطس سنة ٢٠١٣ الذي كانت حصيلة قتلاه الأعلى منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وسقط فيه من الضحايا ١٣١ من قوات الشرطة والجيش، التي تركز عنف الإخوان وأنصارهم ضدهما**، ولّد العنف تنظيمات تكفيرية أكثر تشددًا في مصر، مثل تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذى كان أول ظهوره في يوليو سنة ٢٠١٣، كما ظهر تنظيم "أجناد مصر" الذي أعلن مسئوليته عن تفجيري جامعة القاهرة في٢ أبريل سنة٢٠١٤. (زياد العليمى،٢٠١٤: ٦).

أما بالنسبة لعنف الإخوان فى مرحلة ما قبل فض اعتصام رابعة، ومرحلة الفض وما بعدها، بدأت هذه المرحلة من ٣٠ يونيو إلى ما قبل فض الإعتصام، نبدأ بمرحلة ما قبل الفض. واتسمت هذه المرحلة بانتشار بعض التصريحات التى تحض على ممارسة العنف بالتزامن مع حدوث عمليات عنف فى بعض المحافظات، التى أسفرت عن الكثير من القتلى، أما مرحلة الفض، **وبدأت هذه المرحلة منذ الساعات الأولى لفض الاعتصامين فى١٤ أغسطس ٢٠١٣**

وحتى السبعة أيام التالية للفض ٢٠ أغسطس ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن هذه الفترة نتج عنها الكثير من القتلى من كافة الأطراف (المعتصمين وقوات الأمن والمدنيين)، واستهدفت أعضاء جماعة الإخوان الإرهابية فى هذه المرحلة المنشآت العامة والشرطيةٌ والكنائس كنوع من أنواع رد الفعل على فض الاعتصامين، ونتج عنها ٢٣حالة تعدٍ على كنائس، ومنشآت تابعة لها و١١حالة تعدٍ على منشآت وممتلكات عامة، و٩ حالات تعدٍ على منشآت شرطية، و٧ حالات اشتباكات وترويع مدنيين، وحالتا تعدٍ على ممتلكات خاصة، أما مرحلة ما بعد فض الاعتصام فبدأت هذه المرحلة من٢٠ أغسطس ٢٠١٣، بعد فض الاعتصامين والأحداث التى تلتهما إلى يوم ٢٥ ديسمبر٢٠١٣، اليوم أُعلنت فيها رسمياً جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، واتسمت هذه المرحلة بالمظاهرات والاحتجاجات التى كانت فى أغلبها تنتهى باشتباكات، كما تسببت هذه المظاهرات فى تعطيل سير الحياة عن طريق محاولات تعطيل الدراسة فى الجامعات، وكذلك محاولة شلل القاهرة الكبرى بتعطيل خطوط المترو، وأسفرت هذه الاشتباكات عن ٢٢٨حالة إصابة و٢١ حالة اعتداء و١٧حالة وفاة، أما عن إجمالى ضحايا عنف جماعة الإخوان الإرهابية منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، فبلغت الآتى: ١٧٤٠حالة إصابة، و٦٥ حالة اعتداء، و١٢٤ حالة وفاة (مركز ابن خلدون، ٢٠١٣: ٦-٣).

نجد من خلال الطرح السابق لجماعة الإخوان المسلمين، أن هناك العديد من الأبعاد التى أسهمت بشكل أو بآخر فى تأصيل تلك الجماعة، ومراحل التحول فى أيديولوجيتها التى ارتكزت فى نهاية المطاف على اعتبار العنف شعاراً لها، وكيف كان العنف السمة التى تميِّزها عن غيرها فى تحقيق أهدافها، بداية من تأسيس التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين إلى وقتنا هذا.

سادساً: تنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء) بين التكفير والعنف:

كان من بين الآثار والانعكاسات السلبية لأحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلتها من أحداث، تمدُّد دور الجماعات والتنظيمات السلفية الجهادية التى تتبنى نهج التكفير، وتمارس العنف والإرهاب ضد الدول والمجتمعات، ففى مصر تزايد نشاط التنظيمات السلفية فى سيناء وبخاصة عقب عزل الرئيس محمد مرسى عن السلطة، حيث راحت تستهدف عناصر من الجيش والشرطة، ومنشآت عسكرية ومدنية، وتعد جماعة أنصار بيت المقدس من أبرز هذة التنظيمات، لاسيما أنها أعلنت مسئوليتها عن معظم العمليات التى تشهدها مصر خلال الفترة الماضية، وقد تزايد الخطر الذى تمثله جماعة "أنصار بيت المقدس" نتيجة استخدامها وسائل وأساليب أكثر خطورة مثل السيارات المفخخة، فضلاً عن توسع دائرة أهدافها إلى خارج سيناء، حيث تبنت عمليات إرهابية حدثت فى قلب القاهرة ومحافظات أخرى، منها على سبيل المثال محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم فى سبتمبر ٢٠١٣، وتفجير مديرية أمن القاهرة فى يناير ٢٠١٤، وفى المقابل تشن قوات الجيش المصرى حملات عسكرية موسعة ضد هذه الجماعات الإرهابية فى سيناء (حسين توفيق إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٢)، وجدير بالذكر أن هذه الجماعات تعتبر جيلا حديثا من الجماعات الراديكالية التى مرجعيتها الجماعة الأم، جماعة الإخوان المسلمين.

وغيّرت جماعة أنصار بيت المقدس استراتيجياتها بعد فض اعتصام ميدانى رابعة العدوية والنهضة فى منتصف أغسطس ٢٠١٣، وأعلنت عنها فى ١١ سبتمبر ٢٠١٣ بالتزامن مع ذكرى تدمير برجى مركز التجارة العالمى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال شهر منذ ذلك التاريخ أعلنت «أنصار بيت المقدس» أنها انتقلت إلى المرحلة الثالثة من مراحل تطورها، وهى التى يمكن تسميتها بمرحلة «تصدير العنف إلى خارج سيناء»، وذلك حين أعلنت رسمياً فى ٢٦ أكتوبر ٢٠١٣ مسئوليتها عن محاولة اغتيال وزير الداخلية "محمد إبراهيم" ، التى كانت قد وقعت قبل ذلك التاريخ بأكثر من ٤٠ يوماً، وأعلن «بيت المقدس» كذلك عن تبنيها العديد من العمليات الإرهابية، فى سيناء ورفح والفرافرة، ويعدُّ هذا التنظيم أنشط تنظيم من بين التنظيمات فى سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (لطفى سالمان، محمد مقلد، ٢٠١٤).

شهدت مصر خلال الفترة الى أعقبت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ العديد من التطورات والتحديات المختلفة والمتسارعة، إلا أن أبرزها خطورة وعمقاً كان تفشى الإرهاب تفشياً غير مسبوق بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى، ورغم الجهود المبذولة التى يقوم بها النظام الحالى لمواجهة هذا الخطر، التى حققت بالفعل بعض النتائج الملموسة على أرض الواقع، إلا أنه مازال الخطر متواجدا ويمتد إلى داخل البلاد، ولا يقتصر الأمر على مجرد التهديد الأمنى بل تجاوزه ليشمل التهديد الاقتصادى (باسم راشد، ٢٠١٥٨ :٩).

وعلى صعيد آخر أعلنت جماعة "أنصار بيتٌ المقدس" مسئوليتها عن العديد من العمليات الإرهابية التى وُجِّهت ضد الأجهزة الأمنية، التى كان من بينها اغتيال "المقدم محمد مبروك" الضابط بالأمن الوطنى ومسئول ملف جماعة الإخوان وعن إعداد تقرير حول قضية الهروب من سجن وادى النطرون، الذى كان فيه قيادات من جماعة الإخوان، كما أعلنت أيضًا عن مسئوليتها عن حادثة الهجوم على كمين كرم القواديس فى شمال سيناء بواسطة سيارة مفخخة. وجدير بالذكر أن هذه العملية الإرهابية أسفرت عن استشهاد حوالى ٣١ عسكريًا.

قامت جماعة أنصار بيت المقدس بـ ٢٤ عملية كبرى منذ خلع الرئيس المعزول في ٣ يوليو ٢٠١٣، حيث أعلن مسئوليته المباشرة عن ١٦ عملية منها (زياد العليمى، ٢٠١٤: ٦):

- استهداف مديرية أمن سيناء في ٩ أكتوبر سنة ٢٠١٣، الذي سمّاه التنظيم غزوة الثأر لمسلمي مصر عبر استهداف جهاز الشرطة الذي وصفته بالمجرم، ثأرا للقتلى في رابعة والنهضة.
- استهداف مديرية أمن الدقهلية في٢٥ ديسمبر سنة ٢٠١٣ عبر عملية انتحارية نفذها أحد عناصر التنظيم، وراح ضحيتها ١٤ شهيدا وحوالي ١٣٠ مصاباً، وقد وصف التنظيم في – بيانه – هذه المنشأة الأمنية بأحد أوكار الردة، وكرّر نصيحته لعناصر الشرطة المصرية بترك الخدمة.

- وقوع تفجير بالقرب من مبنى المخابرات الحربية في مدينه الإسماعيلية في ١٩ أكتوبر ٢٠١٣، مما أدى إلى إصابة ٦ أفراد وإحداث خسائر في المباني واحتراق العديد من السيارات .
- استهداف مديرية أمن القاهرة في ٢٤ يناير سنة ٢٠١٤، التي راح ضحيتها ٤ قتلى وعشرات المصابين، كما أصيب خلالها المتحف الإسلامي، ونفذها سبعة عناصر من التنظيم حسب بيان الجماعة.
- اغتيال اللواء محمد سعيد، مدير المكتب الفني لوزير الداخلية المصري في ٢٨ يناير ٢٠١٤ في حادث إرهابي بمنطقة الهرم.

ولم يتوقف عنف جماعة الإخوان المسلمين حتى بعد أن تم القبض على أغلب قادتهم، فالجماعات الموالية لهم التى خرجت من رحمها كتنظيم بيت المقدس وأجناد مصر وحركة حسم وغيرها من الجماعات الراديكالية مازالت تمارس العمليات الإرهابية فى أبشع صورها ضد القوات الأمنية داخل مصر وفى سيناء وفضلا عن العمليات التى تحدث فى معظم محافظات مصر.

عنف الجماعات الدينية، الأسباب والدوافع:

إن السلوك العنيف ينتج من حالة التوتر، والصراع فى داخل الفرد، وهذا التوتر ناتج عن بعض الحاجات غير المشبعة، وعليه فإن خيبة الأمل والإحباط، وانعدام الوسائل والأساليب لإشباع الحاجات الأساسية، من شأنها أن تؤدى إلى تراكم التوتر الذى يعبر عن نفسه عند اشتداده وتراكمه فى سلوك عدوانى عنيف. (السيد محمد عبد المجيد، ٢٠٠٤: ٢٥١-٢٤٧)، هناك أسباب ودوافع خاصة لكل مؤسسة، أو منظمة، أو دولة، أو جماعة دفعتها للاعتماد على العنف لتحقيق أهدافها وغاياتها، سواء كانت أسبابًا ودوافع سياسية، أو اقتصادية أو غيرها من الدوافع والأسباب. (Jarnes M, lutz , other,2004 :16).

وغالباً ما يكون الدافع الأساسي للجماعات الممارسة للعنف، منبثقًا من قضية سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية معينة، وقد تعمل هذة المنظمات الإرهابية لصالح منظمات سياسية كذراع عسكرية، وتتلقى هذه الجماعات الدعم المادى من قِبل حكومات ذات سيادة، ومن خلال

ذلك تكون الجماعات والمنظمات الإرهابية أداة سرية فى السياسة الخارجية، وتقع الأعمال الإرهابية لأسباب متعددة، وما يميِّز هذه الجماعات الإرهابية كعمليات إرهابية، هو أنها موجهة ضد المدنيين بهدف إرهاب الجماهير، وهذه الجماعات لديها خبرة قتالية مما يزيد من خطورتها، فقد يكون الكثير من أعضائها قد خدموا فى أماكن قتال، وتتلقى هذه الجماعات الدعم من قِبل جماعات أو حكومات متبنية أفكارهم (ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، ٢٠٠٢: ٢٥-٢٢)، إن استهداف العمليات الإرهابية للمدنيين يحقق غرض الإرهاب فى نشر الخوف، والرعب فى نفوس الأفراد، ويساعد أيضاً فى إيصال رسالتهم لأكبر عدد ممكن، ويخدم تحقيق أهدافهم المستمدة من أفكارهم الدينية، والسياسية المتطرفة. (Mark Juergesmeyer, 2000:128-127).

وتتراوح الأسباب والدوافع المؤدية إلى العنف بين أسباب ودوافع سياسية تتعلق بسياسات الدولة المتبعة سواء على الصعيد السياسي أو غيرها من السياسات التى قد تكون دافعاً للعنف، أو قد ترجع الأسباب إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن عرض بعض هذه الدوافع التى تتمثل فى الآتى:

- **الأسباب الاقتصادية:**

تعتبر الدوافع الاقتصادية للعنف الأكثر شيوعًا والأشد ضراوة وخطرًا، لأن الاقتصاد واحد من العوامل التى تخلق الاستقرار النفسى لدى الإنسان؛ لارتباطه بدخل الفرد الذى يرتب عليه كل أموره الحياتية، ومن آثاره عدم انتمائه لوطنه، ونبذ الشعور بالمسئولية الوطنية، مما يكون عرضه لاستقطاب الجماعات المتطرفة ويظهرون له قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادى، ومن بين الأسباب أيضًا اللامساواة الاقتصادية والمادية بين طبقات المجتمع المختلفة، وعدم العدالة فى توزيع الثروات، واستغلال المسئولين لها وإهدارها مما يزيد من حالات الفقر، وتدنى الأوضاع المعيشية ولاسيما البطالة التى تعد أحد العوامل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعنف، وإذا كان الحرمان الاجتماعى أحد دوافع الإرهاب والعنف، فالحرمان الاقتصادى يعد أخطر الدوافع المؤدية للعنف وأكثرها واقعية، فالفقر من أهم مظاهر الحياة الاقتصادية، ومن العوامل المؤثرة

فى سلوك الفرد وتوجيهه نحو السلوك الإجرامى بصفة عامة، فالفقر يرتبط ارتباطاً طردياً مع الجريمة، حيث يعتبر الفقر عاملاً محركًا للسلوك الإجرامى. (سعيد على النقبى،٢٠١١: ٦٣١-٦٢٩) .

هناك العديد من الأبحاث والدراسات العلمية التى أكدت دور العامل الاقتصادى فى انتهاج العنف بكافة أنواعه بما فيه العنف الدينى والسياسي، حيث إن عجز الدولة عن تلبية متطلبات أفرادها الاقتصادية، يثير العديد من الضغائن تجاه الدولة التى تظهر فى صورة المقصر الذى لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه من يتولى أمورهم، ويتمثل سوء الأوضاع الاقتصادية فى زيادة معدلات البطالة وزيادة نسبة العاطلين عن العمل وتدهور الوضع الاقتصادى، وتدنى مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة والموارد اللازمة للتنمية، والتفاوت الشاسع فى الأجور بين فئات العاملين فى الدولة وزيادة الأسعار بصورة لا يتحملها المواطن محدود الدخل، وهذا فضلاً عن التفاوت الفادح بين الطبقات فى المجتمع؛ فأصبح التركيب الاجتماعى فى المجتمع عبارة عن طبقة من الفقراء وشديدى الفقر، وتمثل الأغلبية والقطاع الأوسع فى المجتمع، وطبقة أخرى من الأغنياء، وهذه الطبقة تمثل الأقلية، وهذا التفاوت واتساع الفجوة بين الطبقات سينتج عنه صراع محتدم بين الطبقات وبعضها البعض، وينتج عنه الكثير من المخاطر والنعرات الاجتماعية التى قد لا يتحمل المجتمع تبعاتها، وبالإضافة لما سبق لا يمكن غض الطرف عن السياسات الاقتصادية التى تتخذها بعض الحكومات فيما يُعرف بالسياسات الإصلاحية التى يتكلف ويتحمل تكلفة تحقيقها الفقير ومحدودو الدخل، التى تعود بالنفع على الطبقة الأكثر غنى، فالإحساس باللامساواة الاقتصادية يعتبر عاملا مهما فى نشوء العنف ونموه.

- **الأسباب السياسية:**

إن الدوافع السياسية لا تقل أهمية عن الدوافع والأسباب الاقتصادية المؤثرة فى نشوء العنف، وتتمثل هذه الدوافع فى نشوء حالة من الفراغ السياسي وتدنى مستوى المشاركة السياسية وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، فالمشاركة هنا لا تعنى الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات

أو حتى الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية، بل المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياة المواطن بما فى ذلك الحياة اليومية، إن الشباب يفتقد أى فرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع التى تنمى لديه القدرة على إبداء الرأى والحوار حول مسائل عامة أو جماعية تخص الشأن العام للدولة. (سمير نعيم أحمد، ١٩٩٣: ٢٥-٢٤).

من خلال العرض السابق للأسباب السياسية المؤدية للعنف نستخلص الآتى: أن انعدام الحريات السياسية وضعف المشاركة السياسية للأفراد فى القرارات المصيرية التى تخص الشعب والكبت والإقصاء السياسي والتضييق فى الحريات، و انعدام القنوات الشرعية للحوار الديمقراطى، والتعبير عن الرأى واستبداد الحكومات والعنف المفرط من قِبلها ومن قِبل أجهزتها الأمنية التى تتخذ تدابير أمنية فى غاية الحزم والقسوة، من اعتقالات احترازية وتعذيب داخل السجون، فضلاً عن استشراء الفساد داخل مؤسسات الدولة، وقد يكون من بين الأسباب الرئيسة للعنف.

- **الأسباب الاجتماعية:**

تتضمن العوامل الاجتماعية، التعليم والأسرة، باعتبارها الكيان الأول فى عملية التنشئة الاجتماعية، والعشوائيات ودورها فى انتشار الجريمة والعنف، وتدهور الأوضاع الاجتماعية، هذا فضلًا عن الفهم الخاطئ للنصوص الدينية والتشكيك فى الفتاوى التى تصدرها دار الإفتاء المصرية والدعاة العاملين بوزارة الأوقاف ورفض فتاواهم، ووصفهم بأنهم علماء السلطة وأنهم يطوِّعون الدين على هوى الحكام، وعلى هذا المنطلق فإن فتاواهم غير شرعية، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية المسبِّبة للعنف داخل المجتمع التى سنتطرق لكلٍ منها فيما يلى.

نتطرق أولاً لأزمة التعليم المتمثلة فى الطريقة التى يتلقى بها المتعلم، ألا وهى طريقة التلقين دون إعمال العقل ودون تحليل أو نقد، والتلقين يرتبط دائماً بمفهوم السلطوية أى تقبل كل الإملاءات دون مناقشتها، وهذا ينتج أفرادا معتادين على التلقين وعدم الحوار، فأصبح من اليسير تقبل الفرد لكل ما يمليه عليه أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة، وهذا ما تستغله الجماعات الدينية فتقوم بتلقين الفكر دون تفسير أو إعمال للعقل، وهذا قد يكون تفسيراً لانضمام بعض

حملة الشهادات العليا لهذه الجماعات، ومما يدعم أيضاً هذا الرأى تغلغل التطرف فى التنظيمات الطلابية بالكليات العملية كالطب والهندسة أكثر منه فى الكليات النظرية كالآداب والتجارة؛ وذلك نظراً لأن هذه الكليات تتيح لطلابها قدراً كبيراً نسبياً من إعمال العقل. (سمير نعيم أحمد،١٩٩٣: ٢٦).

وعلى صعيد آخر تعدُّ الأسرة هى مهد التنشئة الاجتماعية، فالأزمات التى عانتها الأسرة بفعل التضخم والغلاء والبطالة وغيرها من المشكلات، كل هذا يضع رب الأسرة فى موقف صعب لا يسمح بالتنشئة السليمة للأبناء، فضلاً عن اضطراره للتسلط فى مواجهة الأبناء، ومن المعروف أن الأزمة الاقتصادية دفعت الكثير من أرباب الأسر للهجرة بحثًا عن الرزق، وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية أن الهجرة كانت لها آثار خطيرة على الأسرة، حيث إن غياب الأب أو الأم عن الأسرة ينتج عنه انحرافات يلجأ البعض للاحتماء منها بالتطرف. (سمير نعيم أحمد، ١٩٩٣: ٢٨:٢٩)، ومن بين المشكلات التى توجد داخل الكثير من الأسر، الإحباط الاجتماعى وغياب الحوار نتيجة للرواسب النفسية كالانطوائية والانعزال؛ فإن هذا يعتبر الطريق الذى يؤدى إلى صناعة الإرهابى، هذه البيئة التى تتضافر فيها الظروف الاجتماعية، والنفسية، والسياسية تسهم فى إيجاد مواطن يعانى شعوراً بالعداء تجاه المجتمع. (سحر زهران، ٢٠٠٦: ١).

ومن خلال العرض السابق، نجد أن الأسباب والدوافع المؤدية للعنف متعددة وكثيرة تتدرج تحت الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكلٌ منها لا يقل أهمية وخطورة عن سابقه، فكلٌ له تأثيراته على زيادة معدلات العنف، فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن من أبرز الأسباب السياسية التى قد تكون سبباً فعّالاً فى حدوث العنف هو ممارسة الدولة بعض الاستراتيجيات التى قد تمثل تقييداً للحريات أو استبداد الحكومات واستخدام العنف المفرط من قِبلها ومن قِبل أجهزتها الأمنية التى تتخذ تدابير أمنية فى غاية الحزم والقسوة، من اعتقالات احترازية وتعذيب داخل السجون، فضلاً عن استشراء الفساد داخل مؤسسات الدولة، ومن هنا يشعر المواطنون بالاغتراب نتيجة لهذه السياسات، فيجد فى هذه التنظيمات الإرهابية بدائل عن الدولة توفر له ما

عجزت الدول عن توفيره، أما عن الأسباب الاقتصادية، فعندما تعجز الدولة عن توفير المتطلبات الاقتصادية لمواطنيها التى تُشعرهم بالأمن والاستقرار النفسى، نتج عن ذلك فقدانهم للمسئولية الوطنية تجاه أوطانهم، وبالإضافة لذلك الإحساس باللامساواة الاقتصادية وعدم العدالة فى توزيع الثروات، كان ذلك سبيلا لاستقطابهم فى جماعات وتنظيمات تستطيع بشكل أو بآخر إشباع تلك المتطلبات الاقتصادية، ومن ثم إعلان الولاء والطاعة لتلك التنظيمات وتنفيذ ما تمليه عليهم دون نقاش، أما عن دور الدوافع الاجتماعية فى نمو العنف، فتم تحديدها فى العرض السابق والتى تمثلت فى اتباع التعليم سياسة التلقين وإغفال جانب إعمال العقل والتفسير والتحليل، ولا يمكن إغفال دور الأسرة، ذلك الدور الأعظم، التى تمثل النواة الأساسية لصلاح المجتمعات، فكلما كانت الأسرة متماسكة وتنعم بالاستقرار قلت احتمالية الانضمام لتلك الجماعات، وغير ذلك من الأسباب.

سابعاً : الإجراءات المنهجية:

١. نوع البحث:

ينتمى البحث الحالي إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التى تهتم بوصف وتحليل الظاهرة، كما هى فى الواقع، وتفسير الوضع القائم من أجل الحصول على حقائق ومعلومات وبيانات عن واقع الظاهرة وتحدد العلاقات بين متغيراتها، وتصنيف البيانات، واستخلاص نتائج عامة للدراسة.

فيهدف البحث إلى وصف وتحليل ظاهرة عنف الجماعات الدينية فى المجتمع المصرى، ومدى انعكاسها على الأمن الاجتماعى، ومن خلال هذه الدراسة الوصفية يمكن أن نحدد الإجراءات المنهجية التى تستخدم فى الدراسة.

٢. المنهج المستخدم:

تتسم هذه الدراسة الراهنة بالمرونة المنهجية وذلك لاعتمادها على مجموعة من المناهج وهى كالآتى:

- **المنهج التاريخي: Historical Method**

يتم من خلال المنهج التاريخي تتبع ظاهرة تاريخية من خلال أحداث أثبتها المؤرخون على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات، وأدلة تاريخية للتحليل النقدي للتعرف على أصالتها وصدقها, وهي ليست فقط من أجل فهم الماضي بل وللتخطيط المستقبلي أيضاً، وهو ما دفع الباحثة للاستعانة بهذا المنهج من أجل الاطلاع علي تاريخ الجماعات الدينية وطبيعة تطورها الفكرى والتنظيمى، والتعرف على نشأتها والأسباب المؤدية لظهورها، حيث سيتم تتبع ظاهرة نشأة الجماعات الدينية وذلك لمعرفة الأسباب وراء نشأتها وتكوينها ومعرفة الأسباب والدوافع وراء استخدام تلك الجماعات للعنف، وذلك من خلال عرض التراث حول هذه الجماعات عن طريق كتابات كثيرٍ من الكُتّاب والمؤرخين.

- **المنهج الوصفى التحليلي : Descriptive analytical method**

يهتم بوصف، وتحليل الظاهرة كما هى فى الواقع، من أجل الحصول على حقائق، ومعلومات عن واقع الظاهرة، وتحديد العلاقات بين متغيراتها، وتصنيف وتحليل البيانات، واستخلاص نتائج عامة للدراسة.

فيهدف المنهج الوصفى إلى وصف وتحليل ظاهرة عنف الجماعات الدينية فى المجتمع المصرى ومدى انعكاسها على الأمن الاجتماعى.

٣. طرق البحث:

استخدمت الباحثة طريقة دراسة الحالة Case Study، لما لها من دلالة فى الكشف عن العلاقات الاجتماعية، التى تنشأ بين المبحوث ومن حوله من الأفراد الآخرين، ودلالة ذلك بالنسبة له، وتأثيرها على سلوكه، واتجاهاته، وقيمه التى تتشكل من خلال تلك العلاقة، وهذا ما تسعى إليه الدراسة، واستخدمت الباحثة طريقة دراسة الحالة لجمع البيانات وذلك للتطبيق على بعض من المنتمين والمنشقين والخبراء كحالات ستجرى عليهم الدراسة.

٤. أدوات الدراسة:

المقابلة Interview: هى إحدى الأدوات البحثية التى يستخدمها الباحثون للحصول على معلومات وبيانات حول أفكار، وسلوك، واتجاهات، حيال قضية معينة أو موضوع معين وتتميز هذه الأداة البحثية بإتاحة التفاعل بين الباحث والمبحوثين من خلال مناقشة حرة حول موضوع الدراسة .

وسيتم استخدام هذه الأداة فى إجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة من:

- الأعضاء المنتمين للجماعات الدينية.

- أعضاء الجماعات الإسلامية المنشقين للوقوف على نشأة الجماعات الدينية وأسباب ظهورها والتطور الفكرى والتنظيمى لهذه الجماعات وأسباب انتهاج هذه الجماعات للعنف.

- الخبراء السياسيين والاقتصاديين فى مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية وغيره من المراكز للتعرف على انعكاسات عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى على الصعيد السياسي والاقتصادى والأمنى.

- علماء الأزهر الشريف للتوصل إلى ما إذا كانت هناك انعكاسات على الناحية الدينية.

٥. مفردات الدراسة :

يقصد بمفردات الدراسة، الحالات التى تم إجراء الدراسة عليهم ميدانياً، وسيتم تحديدها كالآتى:

- **حالات الدراسة من المنتمين:**

طُبقت أداة المقابلة مع بعض المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، وعددهم خمسة أشخاص ولكنهم رفضوا أن تُذكر عنهم أى بيانات قد تعرضهم للمساءلة الأمنية.

- **حالات الدراسة من المنشقين:**

تم إجراء دليل المقابلة مع بعض المنشقين عن بعض الجماعات الدينية الراديكالية العنيفة التى لها باع تاريخى متأصِّل فى العنف، كالجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد، وجماعة الإخوان المسلمين، وكان عددهم خمس حالات، وهذا ما استطاعت الباحثة إجراء المقابلة عليهم، وعلى الرغم من قدرة الباحثة على الوصول إلى بعض الحالات الأخرى إلا أنه تعذر تطبيق الأداة معهم نظراً لرفضهم خوفاً من تعرضهم للمساءلة، والحالات التى تم تطبيق الدراسة عليهم هم كالآتى:

١-الدكتور ناجح إبراهيم "مستقيل": مؤسس الجماعة الإسلامية "التنظيم الذى ارتكب مذبحة الأقصر ١٩٩٧ م، وقُتِل على إثرها ٩٨ سائحاً"، وغيرها من العمليات الإرهابية.

٢-الشيخ نبيل نعيم: مؤسس تنظيم الجهاد " التنظيم المنفذ لاغتيال الرئيس السادات".

٣-الأستاذ سامح عيد: منشق عن تنظيم الإخوان المسلمين.

٤-الأستاذ طارق البشبيشى: منشق عن تنظيم الإخوان المسلمين.

٥-الأستاذ طارق أبو السعد "مستقيل": منشق عن تنظيم الإخوان المسلمين.

- **حالات الدراسة من الخبراء:**

تم تطبيق الدراسة ميدانياً على مجموعة من كبار الخبراء والمتخصصين فى كافة مجالات الدراسة، سواء أكانوا مختصين فى شئون الجماعات والحركات الدينية، أو الخبراء فى المجال السياسي والاقتصادى والاجتماعى والدينى، والحالات كما سيرد ذكرها فى السرد التالى:

أولاً : الخبراء فى الجماعات والحركات الدينية:

١-الأستاذ أحمد بان "باحث فى شئون الحركات الإسلامية "

٢-الدكتور على بكر "باحث فى شئون الحركات الإسلامية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"

٣-الأستاذ مصطفى زهران "باحث فى شئون الحركات الإسلامية"

ثانياً : الخبراء فى المجال والتخصص:

- **فى المجال السياسي :**

١-الدكتور سعيد غلاب "خبير فى العلوم السياسية"

٢-الأستاذ هانى الأعصر "باحث فى شئون الأمن القومى بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"

- **فى المجال الاقتصادى:**

١-الدكتورة سنية الفقى "باحث فى الشأن الاقتصادى بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"

٢-الدكتورة إيمان جمال الدين محمد "مدرس الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة دمنهور"

- **فى المجال الدينى:**

١-الدكتور بكر زكى "أستاذ مقارنة الأديان بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة"

٢-الدكتور مجدى عاشور "المستشار الأكاديمى لفضيلة مفتى الديار المصرية"

٣-الدكتور مصطفى صميدة "عضو اللجنة الدائمة، أستاذ بقسم الدعوة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر، القاهرة"

٤-الدكتور محمد طلعت الأباصير "أستاذ ورئيس قسم الدعوة الأسبق بكلية أصول الدين جامعة الأزهر، القاهرة"

٦- مجال الدراسة:

المجال البشرى: الحالات التى أُجرى عليهم البحث، وهم مجموعة من:

- الأعضاء المنتمين للجماعات الدينية.
- أعضاء الجماعات الإسلامية المنشقين.
- الخبراء فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أو غيره من المراكز البحثية.
- علماء الأزهر الشريف.

وتم ذكرهم سلفاً

المجال الزمنى: الفترة الزمنية التى استغرقتها الدراسة الميدانية، ومرحلة جمع البيانات من مجتمع البحث، وتفريغها، وقد استغرقت فترة أكثر من ستة شهور.

٨- صعوبات البحث:

واجهت الباحثة صعوبات جمّة تتعلق بصفة خاصة بتطبيق الجانب الميدانى من البحث، وذلك نظراً لحساسية الموضوع، وارتباطه بالجانب الأمنى؛ مما تطلب الحصول على موافقات أمنية لإجراء المقابلات، وهو ما تسبب فى تعطيل إجراء الدراسة الميدانية فى أوقات متعددة، وخاصة بسبب الظروف الأمنية الحالية التى تمر بها البلاد.

وقد أدى عدم الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة، إلى عدم قدرة الباحثة على إجراء مقابلات فى السجون، ومن ثم البحث عن بدائل لمقابلة شخصيات أخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة، وهذا مثّل لها عائقا في البحث وإقناع الحالات بالمشاركة فى البحث، فضلاً عن الصعوبة التى واجهتها فى الوصول للخبراء فى كافة المجالات نظراً إما لانشغالهم، أو رفضهم التحدث فى الموضوع فى مثل هذة الظروف الأمنية.

ثامناً: النتائج:

عرضت الباحثة ما انتهت إلية جراء تطبيق دليل المقابلة مع حالات الدراسة من المنتمين لجماعات دينية، ومع المنشقين عنها، ومع مجموعة من الخبراء فى الجماعات الدينية، والخبراء فى المجال السياسي والاقتصادى والأمنى، ومع مجموعة من رجال الدين بالأزهر الشريف، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى تدور حول النقاط التى تناولها دليل المقابلة حول التنشئة الاجتماعية والبيئة المحيطة بالمنتمين والمنشقين وكيفية الانضمام للتنظيمات والجماعات الدينية وأسباب اللجوء للعنف، والأهداف وراء ممارسة السلوك العنيف، وكيف نشأت هذه الجماعات والمرجعية الفكرية لها، وانعكاسات عنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى فضلاً عن الإجراءات المضادة لمواجهة العنف، ودور الدولة والمجتمع المدنى بكافة مؤسساته الدينية والأسرية والمجتمعية فى الحد من الظاهرة، وكان من أبرز النتائج التى خلص لها البحث والتى توصلت إليها الباحث:

النتائج على المستوى النظرى:

١ – يعدُّ العنف سلوكا عدوانيا عنيفا مرفوضا، ويُشكل تحدياً ضخماً يواجه سائر المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وله أنماط عديدة ومتنوعة وجميعها يمثل خطورة على تماسك المجتمعات وبقائها، ويعتبر عنف الجماعات الدينية من أخطر

أنماط العنف، لأنه يؤدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي، والاجتماعى، والاقتصادى، ونظراً لتداعياته الخطيرة التى قد لا تستطيع بعض الدول، التى تعانى مثل هذا النمط، من آثاره الوخيمة التى فى كثير من الأحيان تؤدى بها إلى حالة من التفكك، والانهيار التى تَطُول كافة الأنساق التى يتكون منها المجتمع.

٢ – من خلال عرض التراث، نجد أن الجماعات والمنظمات الممارسة للعنف ليست جماعات ذات مرجعية دينية فقط، ولكن هناك جماعات ممارسة للعنف على أساس عرقى أو عنصري، كجماعات مناهضة لذوات البشرة السوداء، أو منظمات مناهضة للإسلام، أو على أساس سياسي، أو انفصالى، كمنظمات ترغب فى الانفصال عن دولتها الأم، وهذه الجماعات ذات المرجعيات المتعددة تمارس العنف بأبشع صوره، وخطورة هذه المنظمات لا تقل خطورة عن الجماعات ذات المرجعية الدينية.

٣ – يرجع عنف الجماعات الدينية للعديد من الأسباب، والدوافع، منها ما هو سياسي، الذى يتمثل فى عدم وجود قنوات شرعية جيدة تُمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم، وفى بعض الأحيان، إن ممارسات الدول السلطوية ضد شعوبها، قد تساهم فى نشأة العنف والإرهاب، وأحياناً أيضاً يؤدى الشعور بعدم إمكانية التغيير السلمى بمثابة الدافع لانتهاج العنف، وهذا فضلاً عن ضعف الحريات السياسية، وانعدام المشاركة السياسية الفعّالة من قِبل فئات عريضة من المجتمع، والإقصاء السياسي، كل ما سبق يعدُّ من أهم العوامل السياسية التى تدفع الأفراد والجماعات لانتهاج العنف، أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية فهى تتمثل فى انعدام العدالة الاقتصادية وسوء توزيع الدخول، وافتقار كثير من المناطق للخدمات والبنى التحتية التى توفر للمواطن أدنى مستوى للمعيشة.

٤ – أما بالنسبة للعوامل الدينية والاجتماعية كالتعليم، فنجد أن العملية التعليمية من بين سلبياتها اعتمادها على التلقين التى تُخرِّج فردا يقبل كل الإملاءات الموجهة له دون إعمال للعقل، ودون تحليل، أو نقد، واستكمالاً لذلك فإن افتقار دور العلم للقدوة الحسنة التى يلتف حولها الشباب وتنمِّى من شخصيتهم، وتوفر البديل لهذه الشخصية بصورة مغايرة وعدم قدرة الشباب على التفسير والتحليل المنطقى، قد يدفعهم إلى الانسياق وراء أفراد قد يكونون نواة الانضمام لمثل هذه التيارات الراديكالية، وتبعاً لذلك نجد أن انعدام العدالة الاجتماعية وانتشار المناطق العشوائية، وافتقار الأسرة للحوار الداخلى بين أفرادها، كل ذلك عوامل قد تدفع بالبعض للانضمام لجماعات تمارس عنفًا، وقد يكون هناك علاقة بين التفكك الأسرى وبين انضمام

الأفراد للجماعات المتطرفة، أما بالنسبة للعوامل الدينية، فنجدها تتمثل فى التأويل والتفسير الحرفى للنصوص الدينية دون الاهتمام بالاستدلال اللغوى لمعنى النصوص، وتطويع هذا التفسير الخاطئ لما يخدم مصالح هذه الجماعات ويعتبر الفهم الخاطئ للدين، والتباس واختلاط المفاهيم، كالخلط بين مفهوم الجهاد والقتل، من العوامل الدينية المسبِّبة للعنف.

أما النتائج على المستوى الميدانى:

نشأة الجماعات الدينية: نشأت الجماعات الدينية فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى الذى أراد تهديد الدولة المصرية من خلال إثارة المشكلات والقلاقل عن طريق إشعال الفتنة بين المسلمين والأقباط، وجسّدت هذه الفكرة جماعة الإخوان المسلمين التى أسست جماعة دينية تدعو إلى ما يُعرف بالخلافة الإسلامية، وكانت نشأتها رداً على سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، حيث أراد الاستعمار إعادة تقسيم المصريين على أساس الدين وليس المواطنة، وجدير بالذكر أن جماعة الإخوان المسلمين هى الجماعة الأم التى خرجت من رحمها سائر الجماعات الدينية الراديكالية التى تؤمن بفكر التكفير والتغيير بالعنف، وهذه الجماعات المتطرفة نشأت نتيجة ضعف الدولة الوطنية، وعدم قدرتها على القيام بأدوارها.

أما عن آليات استقطاب الأعضاء للانضمام للجماعة: تنوعت طرق الانضمام لهذه التنظيمات إما عن طريق أحد الأقارب والمعارف، أو أحد الأصدقاء، وهذا التجنيد الذى يتم عن طريق الأصدقاء يكون أكثر جدية من التجنيد الإلكترونى، وهذا وفقاً لرؤية أحد حالات الدراسة، وإما عن طريق تودُّد أحد الأفراد لهم والتقرُّب منهم، ومن ثم انضمامهم للتنظيم، فتنظيم الإخوان المسلمين لديه القدرة على استقطاب، وتجنيد الأعضاء حيث إن عملية التجنيد عملية معقدة تتم على مراحل تمارس فيها مهارة كبيرة جداً، ويستطيعون خلق مجتمع موازٍ للدولة، حيث روى أحد حالات الدراسة أنه كان محافظًا على الصلاة فى أحد المساجد المجاورة لمنزله فبدأ أحد أعضاء الإخوان التعرف عليه والتودد له من دون أن يخبره أنه منتمٍ لجماعة الإخوان المسلمين، وبدأ فى تكوين صداقة معه والتقرُّب منه إلى أن وصل الأمر لدرجة الارتباط به بشدة، وتكونت صداقة قوية جداً بينهما وحضر العديد من جلساتهم، وبعد تأكد هذا الشخص من ارتباطه به، سأله عما إذا كان يستطيع القدوم بأفراد آخرين للانضمام للجماعة، وبالفعل بدأ هو الآخر فى استقطاب أصدقائه، وضمهم للتنظيم وبدأوا فى تكوين أسرة تدرس فيها أدبيات التنظيم، وأفكاره، ودراسة

كتبه، وهذه الطريقة يُطلق عليها "الدعوة الفردية"، وتبدأ بفكرة أن شخصا مُؤهلا أن يؤثر فى شخص آخر عن طريق التودُّد، والاهتمام بما يحب، ويكره، والتركيز عليها وتبدأ العلاقة بينهما على هذا الأساس، ثم تتطور إلى أن تصل إلى الثقة والصداقة، ثم تتطور العلاقة إلى أن ينضم إلى التنظيم، فضلاً عن الوسائل الأخرى كالمساجد والخطب ومواقع التواصل الاجتماعى.

ومن ضمن الأسباب التى تدفع بالشباب للانضمام لمثل هذة التنظيمات هو وجود مشروع فكرى لإقامة دولة على نمط معين، فالدولة كما يعتقدون لم تسمح بأفق سياسي يتم من خلاله تداول السلطة؛ فالأزمة تَكمُن فى التسلط والانفراد بالحكم وعدم إعطاء أى مساحة للعمل للإسلاميين.

أما عن الأفكار التى شكّلت أيديولوجيتهم، والمدخل الأساسى لانضمامهم للتنظيم هو الدين، ومن بين الأفكار التى شكّلت مرجعية أحد حالات الدراسة من المنشقين، تمثلت فى التركيز على فكرة الإمامية، وأن الأوطان خدعة شكّلها الاستعمار، ويجب أن نعود للوحدة والتماسك مرة أخرى، وأن فترة الخلافة فترة مجد، وأن الخلافة هدف سيتحقق على يد الإخوان، فهم يعتقدون أنهم هم رأى الإسلام وأن لديهم الفهم الصحيح للإسلام؛ فلديهم نوع من الإحساس بالعظمة والقداسة والاعتقاد بالعصمة وأنه لا يوجد شخص على الأرض يفهم الإسلام كما يفهمه الإخوان، فمراحل القوة عند الإخوان ثلاثة (قوة العقيدة وقوة الأخوّة والقوة العملية)، وأنهم لن يلجأوا إلى القوة العملية إلا بعد أن تكتمل قوة العقيدة، وقوة الأخوّة "أى التنظيم المترابط القوى"، ويعتقد الإخوان أن اللجوء للعنف ليس عنفاً، ولكنه جهاد، فهو تنظيم سياسى له مسحه دينية.

أما على – حسب رواية – أحد المنتمين لتنظيم الإخوان فكان رده أن الأفكار التى شكلت أيديولوجيته هى قراءة التاريخ، وقراءة ماضى الإخوان المشرف، على حد قوله، فالإخوان أول من حاولوا نشر فكر الإسلام الصحيح الواضح دون لَبس، وأول أناس قدموا الدعم لقضية الإسلام الأولى (القضية الفلسطينية)، وإن لم يكن فكر الإخوان فكرا مستنيرا ما كان انتشر فى أكثر من ٨٠ دولة على مستوى العالم، ويعدُّ تواجدهم مؤثرا اقتصادياً ودعوياً، وكان سببا فى

انتشار الإسلام فى دول أوروبا والأمريكتين. (أحد حالات الدراسة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين).

وتوصل البحث إلى أن الأهداف المنشودة من استخدام وانتهاج الجماعات الدينية الراديكالية للعنف هى تغيير النظام، وإقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الخلافة الإسلامية، فلم يكن الهدف من انتهاج العنف هو انعدام الديمقراطية، حيث إن هذه التيارات المتطرفة لا تؤمن من الأساس بالديمقراطية، حيث بمجرد وصول أى تيار دينى للحكم لا يرى سوى رأيه فقط، وينفرد بالسلطة دون مشاركة، وإن كان وجود الديمقراطية يحد من توجه الشباب للانضمام للتنظيمات المتطرفة لأنها تعمل على تفعيل مبدأ الحوار والعمل المؤسسى، والتعبير عن الرأى، ومن منطلق آخر يعتبر العنف داخل السجون وعنف الدولة سبباً فى استخدام العنف كرد فعل.

أما بالنسبة لمسببات العنف فاجتمعت حالات الدراسة من المنتمين والمنشقين والخبراء على أن الأسباب السياسية هى التى تتمثل فى عنف الدولة، حيث كلما كانت الدولة عنيفة استدعت عنفا مضادا، وهذا فضلاً عن التعذيب داخل السجون وانعدام وجود قنوات للتعبير عن الرأى، وغياب مشروع الدولة وانتشار الفساد، وتقييد الحريات والتضييق السياسي، وغلق الأفق السياسي أمام الشباب، ومنعهم من العمل السياسي، كل ما سبق يعتبر من الأسباب والدوافع السياسية الرئيسة للعنف، فكان من الطبيعى أيضاً أن تكون هناك قطاعات واسعة تثور عليها سواء كانت إسلامية، أو يسارية، أو شيوعية، أو ليبرالية؛ وبذلك تكون الأسباب السياسية هى السبب الأساسى فى العنف، وتعتبر الأحداث السياسية الأخيرة التى مرت بها مصر منذ عام ٢٠١٣م إلى الآن، وتغيُّر الحراك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، والإطاحة بهم من بين الأسباب التى ساهمت فى ازدياد العنف.

وجدير بالذكر ووفقًا لما جاء من أحد الخبراء أن أحداث رابعة العدوية لعبت دوراً مهماً فى توجه بعض التنظيمات المتطرفة إلى العنف والإرهاب حيث إن معظم التنظيمات المتطرفة كان أعضاؤها فى رابعة العدوية، ومعظم أحداث العنف التى تمر بها مصر الآن بسبب قيام هذه التنظيمات بتوجيه الخطاب بأن الوقوف أمام الدولة المصرية هو جهاد فى سبيل الله وأن منصة رابعة العدوية حوّلت الصراع السياسي إلى صراع دينى، وأن ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م أطاحت

بحكم الإسلام وليس الإسلاميين، وأنها أفسدت المشروع الإسلامى، وأصبح كثير من الشباب يرون أن توجيه العنف إلى الدولة المصرية هو نوع من الجهاد فى سبيل الله، **وتعد منصة رابعة العدوية وأحداثها هى الأساس فى أحداث العنف التى تمر بها مصر الآن.**

وعند سؤال حالات البحث من الخبراء فى الجماعات الدينية عن الأسباب الاقتصادية، كان الرد أن العوامل الاقتصادية ليست لها دور فى استخدام العنف، لأن هناك عناصر جهادية مثل "أسامة بن لادن" و"أيمن الظواهرى" و"محمد الظواهرى"، جاءوا من خلفيات اجتماعية غنية، وفى حالتهم كانت القناعة الفكرية هى الدافع وراء انتهاجهم للعنف وليس الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ولكن فى المقابل الدعم الاقتصادى التى كانت تقدمه جماعة الإخوان المسلمين بدلاً من الدولة، للطبقات الفقيرة والمتوسطة، كان سببا فى اتساع قاعدتهم الشعبية وزيادة مؤيديهم.

وعند التطرق لدور الخطاب الدينى لزيادة معدلات العنف، صرح أحد حالات الدراسة من الخبراء فى المجال الدينى أن الجماعات الدينية المتطرفة، قامت بخلق خطاب دينى موازٍ للخطاب الدينى من المؤسسة الرسمية الأزهر الشريف؛ فاتخذوا لأنفسهم خطابا آخر يعتمد على عدة أشياء فيها خطأ كبير من بينها أنهم يحولون المسائل الصغيرة إلى قضايا كبيرة يشغلون بها الرأى العام فى المجتمع، فالجماعات الدينية المتطرفة فى خطابها الدينى المسىء غالبوا الشكل على المضمون، فالمضمون لم يعملوا به لأن العملية المعرفية تحتاج لتراكمات، وتحتاج إلى التعلُّم على يد علماء وبمنهج محدد، وهم لا يريدون منهجاً، ولا يريدون علماء، ومن ثم يأتى فهمه للنصوص هو اعتماده على الشكل وليس المضمون، وهذا من أخطر الأشياء التى ساعدت على نشأة الجماعات المتطرفة، وهو الاعتماد على الشكل دون المضمون، والافتقار إلى القدوة الغالبة، وتقدم هذه الجماعات نفسها على أنها بديل لهذه القدوة.
لكى ننتج حكماً هناك علاقة ثلاثية، حيث توجد نصوص شرعية وهناك واقع وكيف ننزل هذه النصوص على الواقع، أما الجماعات المتطرفة فينظرون إلى النصوص فقط دون الواقع، وينظرون إلى النصوص بطريقة غير علمية ليست منهجية، ولا علمية، ولا منضبطة فهذه النصوص هى الأدلة التى نستقى منها الأحكام.

أما التأويل الخاطئ للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية وعلاقتها بعنف الجماعات الدينية، فكان الرد أن من يتولى أمر الخطاب الدينى جهتان حكوميتان هما أولاً: الوعظ التابع لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وهذا يقوم به علماء أجلاء ومعتدلون ولا يمكن وصفهم بالتطرف ولا بالدعوة له، ثانياً:علماء وزارة الأوقاف وهم كذلك خريجو الأزهر وتابعون لجهة حكومية لا يمكن أن تمارس التطرف أو تدعو إليه. غير أن مجموع هذين الأمرين الوعظ والأوقاف لا يغطى جميع المساجد فى مصر، وإنما نسبتهم إلى مجموع هذه المنابر محدودة، وعلى الرغم من ذلك، هناك الكثير من الزوايا التى يتم إنشاؤها ولا يجدون العالم الكفء المؤهل للدعوة، ومن هنا يكون الخطاب الدينى المتطرف ممن يحسنون الأداء ويريدون الشهرة ويسعون وراءها بخطاب يركز على السلبيات ويتجنب الإيجابيات، وإصلاح هذا الأمر واجب على الدولة وخاصة الجهات التابعة لها القادرة على هذا التغيير، ولا ننساق وراء الدعايات التى تملأ الآفاق وتردد بلا فهم تحت عنوان تجديد الخطاب الدينى، بل تعالج المشكلة من جذورها حتى تستقيم الأمور، ويقف هذا الأثر السيئ للخطاب الدينى المتطرف والتأويل الخاطئ للنصوص القرآنية ويسلِّم المجتمع من تطوره إلى ما يُعرف فى العالم المعاصر بـ"الإرهاب".

أما عن الانعكاسات والتداعيات السلبية لعنف الجماعات الدينية على الأمن الاجتماعى فتوصل البحث إلى أن من بين الآثار السياسية لعنف الجماعات الديني ، الخطر الذى يهدد تقسيم مصر لأكثر من دولة، وكان هذا واضحا فيما حدث مع دول الجوار، جراء الصراع المحتدم بين الدول والجماعات المسلحة.

وتعدُّ الآثار السياسية لعنف الجماعات الدينية لا تقل خطورة عن الآثار الاجتماعية وغيرها، التى تتمثل فى أن وقوع هجمات إرهابية فى دولة ما قد يشوِّه صورتها داخلياً وخارجياً، ويُظهرها بشكل يوضِّح عدم قدرتها على حماية مواطنيها، فضلاً عن عدم قدرتها على حماية الأجانب المتواجدين على أرضها، وهذا بلا شك قد ينال من مكانة الدولة على المستوى الإقليمى والدولى، وعلى صعيد آخر فإن انتشار العنف والإرهاب فى دولة ما قد يُستغل كذريعة من قِبل المجتمع الدولى للتدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدولة، من منطلق أنها تشكل خطراً على دول الجوار وعلى المجتمع الدولى؛ حيث إنها لا تستطيع مواجهة الإرهاب الذى تعانيه بمفردها ومن

ثم ستشكل بؤرة مصدِّرة للإرهاب، وبالإضافة لما سبق نجد زيادة فى الإنفاق على الأمن وعلى معالجة آثار العنف على حساب مجالات أخرى مثل البنية التحية من ناحية، واتباع إجراءات أمنية مشددة، ومن ثم تقييد حريات الأفراد من ناحية أخرى قد يترتب عليهما غضب الأفراد وسخطهم من النظام السياسي القائم، وهو ما قد يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة.

وأكد أحد حالات البحث بأن من بين الآثار السياسية، تراجع فرص حرية التعبير وضعف ممارسة النشاط السياسي، لأن من الطبيعى فى مثل هذه الأوضاع تكون الأولوية الأولى للدولة هى تحقيق الأمن، وبناءً عليه يكون هناك حل من اثنين، هو أن تتعامل مع أى معارض بشىء من الخوف والتوجس وبالتالى تمارس الدولة نوعا من العنف السياسي تجاه الجماعات السياسية المعارضة، إما أن بطبيعة الحال الأنظمة السياسية تريد البقاء أكبر قدر ممكن فى الحكم لتطبيق تجربة كاملة، فيبدأ فى استخدام الإرهاب الموجود لتعزيز فرص بقائه فى الحكم، فيقوم بفرض حالة الطوارئ، وإلغاء الحياة السياسية؛ وبالتالى هذا يؤثر بشكل سلبى على الحريات العامة. وجدير بالذكر أن من بين التبعيات السياسية للعنف اغتيال الشخصيات السياسية أو التهديد بالاغتيال.

أما عن الآثار السلبية على البعد الأمنى للأمن الاجتماعى، حيث إن أى دولة لها ثلاث مهام هى الأمن والتنمية والهيمنة، ولا يمكن تحقيق التنمية، ومن ثم الهيمنة إذا افتقدت الدولة مهمتها الأساسية وهى تحقيق الأمن، ومن بين الآثار على الوضع الأمنى انعدام الشعور بالأمن الذى أصبح السمة الغالبة داخل مصر، ومن ثم الوصول إلى انعدام الأمن بالفعل، ويؤثر على قدرات أجهزة الأمن التى تبقى فى حالة تأهب واستعداد دائم للتعامل مع أى حدث إرهابى، ويعتبر الاهتمام بتحقيق الأمن السياسي له تأثير سلبى على تحقيق الأمن الجنائى، حيث ازدادت معدلات الجريمة الجنائية، وبالتالى هناك زيادة فى التكلفة الأمنية وذلك نظراً للإجراءات الأمنية الوقائية التى تتخذها الدولة.

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فأكدت حالات الدراسة من الخبراء فى المجال الاقتصادى أن هناك آثارا سلبية، حيث تراجع حجم الاستثمارات نتيجة عدم الاستقرار السياسي فى الدولة، هذا فضلاً عن استخدام الموارد المراد بها تحقيق تنمية المجتمع فى تغطية التكلفة الاقتصادية للعمليات الإرهابية، وبالإضافة لذلك التأثير السلبى الواضح على السياحة، حيث تراجعت معدلاتها بالمقارنة بالمعدلات فى السنوات السابقة لحالة الحراك السياسى التى تعرضت لها البلاد .

وتأييداً لذلك أكد أحد حالات الدراسة أن هذا العنف له تأثير خطير على السياحة، حيث إن انفجار الطائرة الروسية كان له مردود سلبى على معدلات السياحة؛ فمعدلات السياح الروس كان أعلى معدل فى سيناء، وبعد حادثة انفجار الطائرة الروسية تم تعليق السفر لمصر وبالأخص لسيناء من قِبل روسيا، وبالتالى هذا له مردود اقتصادى مدمر حيث إن قطاع السياحة انهار تماماً فى سيناء خاصة السياحة الأجنبية التى تجنى عملة أجنبية، فضلاً عن أن المشروعات السياحية القائمة قامت بتسريح بعض العمالة، وذلك لتقليل نفقاتها وهذا يؤثر على زيادة معدلات البطالة وبالإضافة لذلك هناك العديد من الفنادق التى أُغلقت، وبالتالى مردودها الاقتصادى سيئ للغاية، لأن هذه منطقة غير آمنة، وأى وضع اقتصادى مثمر يحتاج إلى استقرار أمنى وبدون هذا الاستقرار يستحيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا سيزيد معدلات البطالة وبالتالى سيُسهِّل الطريق للتطرف، خصوصاً إذا قامت الجماعات الإرهابية بإعطاء الأفراد رواتب ومنحتهم حماية اقتصادية واجتماعية.

ومن بين النتائج التى توصل لها البحث أن لعنف الجماعات الدينية أثره الواضح والملموس على البعد العقائدى للأمن الاجتماعى، فنجد أن عنف الجماعات الدينية أدى لمشكلة كبيرة فى الداخل والخارج المصرى، وهذه مشكلة خطيرة أدت إلى تشويه صورة الإسلام السمحة، لأنهم يظنون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة، وهذا خطأ وكثير من الأمور نسبية، حيث عندما تعد هذه الجماعات بأمور معينة ويخلفونها، فإن هذا قد يدفع ببعض الأفراد للإعراض عن الدين، إذاً نتيجة أنهم يجعلون الأشياء كلها ذات بعد واحد وهى من طبيعتها الاختلاف، فتجعل الشىء

المرن حادا وبالتالى يتولّد لدى البعض قناعة أن هذا الدين غير صحيح، ومن ثم ينحرف السلوك الدينى أو يخرج من الدين أو يحارب الدين، وهذا الشخص المتطرف يعرف أن الإسلام هو القتال و"من يخالفنى يقتلنى"، وعندما يأتى شخص من ديانة أخرى لا يُقاتلك ويأتى من يعتنقون الإسلام يمارسون القتل والعنف، فإن هذا يؤدى إلى عدم الدخول فى الدين الإسلامى، أو يساهم فى الخروج من الدين، وهذا بسبب النظرة الأحادية للموضوعات التى من طبيعتها الاختلاف، ومن هنا لا ينظر الآخرون للمتطرف على أن تصرفه المرفوض دينياً توجه فكرى شخصى، بل يرون أن هذا التطرف طبيعة دين وتوجه دينى من الأساس، وهذه وجهة نظر مغلوطة تماماً، ومن ثم فإن هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على زيادة معدلات الإلحاد.

إن هذه الجماعات شوّهت صورة الإسلام ونفّرت منه ووضعته فى قفص الاتهام، وجعلتنا فى حالة دفاع، والذى دفع الثمن هو الإسلام، ولا يتأتى بأى حالة فى هذا الزمن أن يعتنق شخص الإسلام بعد أن رأى الذين يزعمون بأنهم قادة الإسلام يقرون الذبح والتمثيل بالجثث، وهذا ليس له أصل لا من كتاب و لا من سُنّة، بل يؤدى إلى النُفرة من اعتناق الإسلام، وذلك لعجز الغرب عن التفرقة بين ما هو إسلام و بين ما هو مسلم، وذلك وفقاً لما جاء من أحد حالات الدراسة من الخبراء فى المجال الدينى. وساهمت هذه الممارسات بشكل كبير فى زيادة معدلات اضطهاد المسلمين فى الدول الغربية، فضلاً عن زيادة الجرائم المرتكبة على الهوية لمجرد كونهم منتمين للإسلام.

الخاتمة:

مر المجتمع المصرى بكثير من التحوُّلات، والتغيُّرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على مدار عقود متتالية، ومن بين هذه التحولات الحراك السياسى، والاجتماعى، هذا فضلاً عن ظاهرة العولمة التكنولوجية، والاقتصادية التى يشهدها العالم، وتستمر هذة التحوُّلات إلى وقتنا هذا، باختلاف أنماطها وتكويناتها وظروفها، وهذه التحولات من شأنها أن تؤثر على السلم والأمن الاجتماعيين، وجدير بالذكر أن هذة التغيُّرات التى طرأت على الساحة المصرية من شأنها أن تولِّد وتفرز ظواهر خطيرة على المجتمع وتماسكه، ومن بين أخطر هذه الظواهر التى

طرأت على الساحة فى الآونة الأخيرة على العلم، مع أنها ليست حديثة التكوين ولكنها حديثة التطور من حيث الأدوات، ألا وهى ظاهرة العنف وبالأخص العنف الناتج عن جماعات دينية راديكالية.

من خلال العرض السابق لمقتضيات الدراسة، ومن خلال التأصيل السوسيولوجى لظاهرة العنف فى المجتمع على اعتبار أنها ظاهرة خطيرة تستحق الدراسة البحث على أساس ومنهج علمى سليم، لها تأثير على تماسك المجتمعات وتعرضها للهلاك، ويطلق على هذه المجتمعات ما يُعرف بمجتمع المخاطر الذى يظهر من خلال تأثير ظاهرة ما على مرتكزات المجتمع الأساسية تصيبه بالخلل والانهيار ويصبح مجتمعا، كما أشار "أولريش بك"، أوشك على الهلاك.

يعتبر العنف كسلوك، ناتجا عن عدة دوافع وأسباب، وله مجموعة من الأهداف التى يسعى مرتكبوه إلى تحقيقها من خلاله، فضلاً عن وسائله، وأنماطه المتعددة والمتغيرة المرتبطة بظاهرة الحداثة والتطور، والتقدم التكنولوجى التى تضيف أنماطا حديثة إلى قائمة أنماط العنف التقليدية التى لا تقل خطورة عن مثيلتها.

نجد فى هذا البحث أن الباحثة ركزت على انعكاسات عنف الجماعات الدينية على آليات ومرتكزات الأمن الاجتماعى فى المجتمع المصرى، وهذا ما تم طرحه سلفاً فى الجانب الميدانى التطبيقى معتمدة فى ذلك على أساليب البحث العلمى.

ومن خلال الطرح السابق، نجد أنه من الضرورى تحديد الإجراءات المضادة لمواجهة العنف، حيث إن عملية المواجهة لا تتكلف بها هيئة أو مؤسسة واحدة، ولكن لابد من تكاتف الجهود المجتمعية مع الجهود الحكومية بكافة مؤسساتها الدينية، والسياسية، والأمنية، وجهود المجتمع المدنى من أجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التى تهدد بتكدير السلم والأمن الاجتماعيين.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

١-إبراهيم إمام على، (٢٠٠٧)، تأثيرات العولمة على الأمن الاجتماعى المصرى دراسة سوسيولوجية لدور الشرطة فى الحفاظ على أمن المجتمع ، رسالة دكتوراه، رسالة غير منشورة، كلية الآداب، قسم اجتماع، القاهرة.

٢-إبراهيم غالى، (٢٠١٣)، الأمن الاجتماعى الركيزة الغائبة لتحقيق الاستقرار السياسي فى مصر، دورية حالة مصر، العدد ٢، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة .

٣-إبراهيم مصطفى وآخرون، (٢٠٠٤)، الطبعة الثانية، المعجم الوسيط (الجزء ١-٢)، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا.

٤-إبراهيم علوش، (٢٠١٧)، حروب جيل رابع أم ثورات مضادة معاصرة، ضمن طلقة تنوير: حروب الجيل الرابع، المجلة الثقافية للائحة القومى العربى العدد٣٢.

٥-ابن منظور، (١٩٧٩)، لسان العرب (الجزء الرابع)، دار المعارف، القاهرة .

٦-أحمد زكى بدوى، (١٩٩٣)، مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

٧-أحمد زايد وآخرون، (١٩٩٨)، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة.

٨-أحمد محمد عبدالهادى أبو زيد، (٢٠٠٥)، الأطر والعوامل المتعددة لظاهرة العنف محاولة للفهم والتفسير، مجلة الفكر الشرطى، المجلد ١٣، العدد ٥٢، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الإمارات.

٩-أولريش بيك، ترجمة: جورج كثورة، إلهام الشعرانى، (٢٠٠٩) ، مجتمع المخاطرة، (ط١)، المكتبة الشرقية، لبنان.

١٠- أحمد محمد وهبان، (٢٠١٥)، اتجاهات تحليل ظاهرة الإرهاب الأصول التاريخية والمفاهيم، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٠، العدد ١٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

١١- أحمد الموصللى، (٢٠٠٤)، موسوعة الحركات الإسلامية فى الوطن العربى وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

١٢- السيد محمد عبد المجيد، (٢٠٠٤)، إساءة المعاملة والأمن النفسى لدى عينة من تلاميذ المدرسة الابتدائية، مجلة دراسات نفسية، المجلد ٤١، العدد ٢، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية.

١٣- السيد عبد العاطى، (٢٠٠٢)، نظرية علم الاجتماع "الاتجاهات المعاصرة والحديثة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٤- باسم راشد، (٢٠١٥)، الإرهاب فى مصر بين ضرورات الفهم وآليات المواجهة، حالة مصر، العدد ١٣، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية.

١٥- تميم ظاهر الجادر، الجريمة الإرهابية "دوافعها وسبل الوقاية منها"، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦

١٦- مركز ابن خلدون، تقرير حول انتهاكات أنصار الإخوان المسلمين (منذ ٣٠ يونيو وحتى إعلان الإخوان جماعة إرهابية ،٢٠١٣)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

١٧- جراهام كينلوتش، ترجمة محمد سعيد فرح، (٢٠٠١)، تمهيد فى النظرية الاجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٨- أبو الحسن على الحسنى الندوى، (٢٠١٢)، حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية، مكتبة آفاق.

١٩- حسين توفيق إبراهيم، (٢٠١٤)، الإسلاميون والسلطة فى دول الربيع العربى بين السياسة والعنف، كراسات استراتيجية، السنة ٢٤، العدد ٢٥٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢٠- خالد غازى، (١٩٩٨)، أنبياء وقتلة (التطرف الدينى والعنف السياسي فى مصر)، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢١- زياد العليمى، الإخوان المسلمون أول المستفيدين وأكبر الخاسرين من الربيع العربي (٢٠١٤)، السنة ٣٦، العدد ٩٥٤٢، دراسات وأبحاث، العرب.

٢٢- سمير ناجى وآخرون، (٢٠٠٠)، حق المواطن فى الأمن، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .

٢٣- سمير نعيم أحمد، (١٩٩٣)، التطرف والإرهاب فى فكر المثقفين، فى: المواجهة جذور الإرهاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٤- سحر زهران، (٢٠٠٦)، الطريق إلى صناعة الإرهابى، جريدة الأهرام، العدد ٤٣٦٠٩، الثلاثون من أبريل ٢٠٠٦، الأهرام للتوزيع، القاهرة.

٢٥- سيد قطب، (١٩٧٩)، معالم فى الطريق، دار الشرق، بيروت.

٢٦- سعيد على النقبى، (٢٠١١)، المواجهة الجنائية للإرهاب فى ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الدولى والداخلى (دراسة مقارنة)، ط١، دار النهضة العربية.

٢٧- عبدالله محمد عبد الرحمن وآخرون، (٢٠٠٥)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٨- عبد الرحيم على، (٢٠١٢)، الاخوان المسلمون قراءة فى الملفات السرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٩- عبد العظيم رمضان، (١٩٩٥)، جماعات التكفير فى مصر (الأصول التاريخية والفكرية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣٠- عبير أمين، (٢٠٠٦)، تزييف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة.
٣١- عبد الله سليمان حمدان المراعبة، (٢٠١٠)، الفكر التربوى الإسلامى ودوره فى تعزيز الأمن الاجتماعى، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
٣٢- على بكر، علاقة الإخوان المسلمين بالعنف والتنظيمات الإرهابية، (٢٠١٥)، مجلة الملف المصري، العدد ١٣.
٣٣- منال محمد عباس سعد، (٢٠٠٩)، التحليل السوسيولوجى للعنف الأسرى فى المجتمع الحضرى دراسة تطبيقية فى مدينة الإسكندرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، الإسكندرية.
٣٤- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، (٢٠٠٢)، استراتيجيات الشرطة فى مكافحة الإرهاب، ط ١، مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة، الإمارات.
٣٥- هانى عبده، (٢٠٠٨)، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٣٦- محمود محمد على، (٢٠١٩)، حرب العصابات وبداية بزوغ حروب الجيل الرابع، ط١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

١. Albert Sydney hornby, others ,(1985), Oxford A davnced learner`s Dictionary :of current English, oxford university press, Great Britain at the university press oxford

٢. Adrian Guelke (1995), The Age of the terrorism and the international Political System, Tauris Publishers, London

٣. Jarnes M, lutz ,other ,(2004), Global terrorism, Routledge, London and New york

٤. Mark Juergesmeyer,(2000), Terror in the mind of the god, university of California,London

٥. violence in war and peace , ،Nancy scheper,others , (2004) Black well, Australia

٦. , Enough of the definition of terrorism , The)2002(Omar Malik , royal institute of international , Great Britian

٧. R.Hrair dekmejain,(1985) , Islam in revolution fundamentalism in the Arab world, Syracuse university press, New York

٨. (2005),Thomas J. Badey , MC , Violence and terrorism , Grow , Hill / Dushkin , U.S.A , seventh Edition

ثالثاً : المواقع الإلكترونية:

١- زكريا بن يحيى لال، (٢٠٠٧)، العنف فى عالم متغير (الجزء الثالث)، مكتبة العبيكان، الرياض، available at uqu.edu.sa

٢- محمد محفوظ، العنف الدينى محاولة للفهم، (٢٠١١)، العدد١٥٦٠٥، available at www.alriyadh.com

٣- لبنى الحرباوى، (٢٠سبتمبر ٢٠١٣)، الجيل الرابع من الحروب، حرب المعلومات، العدد٩٣٢٦ Available at : www.alarab .com .uk

٤- لطفى سالمان، محمد مقلد، (٢٠١٤)، التنظيمات المسلحة فى سيناء: ١١ جماعة تكفيرية.. و«بيت المقدس» فى المقدمة، http://www.elwatannews.com